الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011 / 2021)

اعداد الطلبة		المشرف
1	بوودن مروة	اوصالح عبد الحليم
2	عشوب امينة	

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
خوازم حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
اوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا و مقررا
سنوساوي صالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال الله تعالى " و من يشكر فانما يشكر لنفسه " (سورة لقمان الاية 12)

نحمد الله عزوجل حمدا كثيرا طيبا مباركا على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث العلمي نتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي المشرف الدكتور " عبد الحليم أوصالح " لاشرافه على هذه المذكرة و لقيامه بتزويدنا بالنصائح و الارشادات كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير للدكتورة " امنة قاجة " و الدكتور " حسني بعلي " لاشرافهم الدائم علينا و مرافقتنا طيلة هذا المشوار و لمساعدتنا في أي معلومة في هذه المذكرة

لكم منا كل الاحترام و التقدير

الاهداء

الحمد لله فالق الانوار و جاعل الليل و النهار ، تم الصلاة و السلام على سيد الانام

محمد صلى الله عليه و سلم

اهدي هذا العمل الى

الذي كان سببا في حياتي و فيما وصلت اليه أبي العزيز حفظه الله الى سر النجاح و الفلاح ... الى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التمامة أمي العزيزة حفظها الله

الى من ترعرعت معهم اخواتي كمال و عبد الباقي

الله من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مدكرتي

و غرسو في قلبي ولم ينسهم قلمي

الى كل هؤلاء و باسم الوفاء اهدي هدا العمل .

مروة

الاهداء

بسم من سبب الأسباب و فتح الأبواب و خلق أدم و حواءمن التراب ثم الصلاة على من لا نبي بعده محمد عليه ازكى الصلاة و التسليم اهدي ثمرة جهدي الى :

الى الذين قال فيهم الله عزوجل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الى من نسجت من حبها عقدا و لبست من حبها تاجا و بنيت لحبها في اسوار قلبي قصورا الى من حاكت سعادتي النجاح الى الذي اوقد شموع الامل في حياتي و علمنى ان الحياة بلا امل سوف تهون الى من علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر والدي العزيز **بوزيد**

الى من يسطر خطوط حياتي الى رفيق دربي و شريك حياتي الى أروع من جسد الحب بكل معانيها .... فكان السند و العطاء قدم لي الكثير في صورة من صبر

،أسماء ، فاطمة الى اخوتي الأعزاء ، الازهر و زوجته لمياء ، عبد الحق و زوجته لبنى ، عبد الغانى و ياسين . الى كل الاهل و الأقارب ، الى صغار العائلة سيف الدين ، سراج ، شهاب ، عبد المؤمن ، محمد اكرم ، أدم ، بهاء ، تاج الدين ، حمزة ، معتصم ، لؤي ، احمد قصي

الى فراشة العائلة صفاء ، بيسان جنان

الى التي ساعدتني في مشواري الدراسي و كانت اختا و صديقة لى **مروة**

الى كل من راتهم عينني احبهم قلبي و نسيهم قلمي اهدي ثمرة جهدي .

أمينة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن معلرفة مدى مساهمة الخدمات المالية في تحقيق الشمول المالي و ذلك من خلال دراسة المتغير الشمول المالي ، و كذا التعرف عن واقع الشمول المالي في الجزائر مع وضع بعض الاقتراحات لاهم العوامل المساعدة على تحقيق الشمول المالي ، و مدى مساهمة التكنولوجيا المالية الرقمية في تحسين معدل الوصول الى الخدمات المالية .

تم التوصل من خلال الدراسة الى وجود تذبذب في مستوى الشمول المالي في الجزائر مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول دات الشمول المتوسط ، الامر الذي يلتزم ضرورة اتباع استراتجيات قادرة على تحسين الخدمات المصرفية و تنوع الخدمات المالية الرقمية .

الكلمات المفتاحية : **الرقمنة المالية ، الخدمات المالية الرقمية ، التحول الرقمي ، الشمول المالي**

Resumè :Cette ètude visait à rèvèier la connaissance de la mesure dans la quelle les services financiers contribuent à la rèlisation de l'inclusio financière à trave L'ètude de la varaible de l 'inclusion financière ; ainsi qu'à indentifier la rèalitè de l'inclusion financière en Algerie avec quelques suggestions pour les facteurs les plus importants contribuant à la rèalisation de l'inclusion financière . en Algèrie , et l'ètendue la contribution de la technologie financière numerique à l'amelioration de l'accès aux services financiers . A travers l'ètude , il a ètè conclu qu'il existe une fluctuation de niveau d'inclusion financière en algèrie , ce qui l'a fait classer dons le groupe des pays à inclusion moyenne , ce qui oblige à suivre des stratègiescapales d'amèliorer les services bancaires et de diversifier les services financiers numèriques . prestations de service . mot clès ; numèrisatons financière , services financiers numèriques , transformation numèrique , inclusion financière .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر و تقدير	II
الاهداء	IV
الملخص	V
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	X
قائمة الاشكال	XI
مقدمة	2
الفصل الأول : الاطار النظري للخدمات المالية الرقمية	
المبحث الأول : اساسيات حول التكنولوجيا المالية و التحول الرقمي	8
المطلب الأول : ماهية التكنولوجيا المالية	8
المطلب الثاني : القطاعات و الخدمات و التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية	10
المطلب الثالث : مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي و التحول الرقمي	15
المبحث الثاني : مدخل للخدمات الرقمنة المالية	18
المطلب الأول :تعريف و فوائد الخدمات المالية الرقمية	19
المطلب الثاني : أنواع الخدمات المالية الرقمية	19
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الخدمات المالية الرقمية	20
المبحث الثالث : ماهية الرقمنة المالية	22
المطلب الأول : مفهوم الرقمنة المالية	22
المطلب الثاني : اهداف الرقمنة المالية و أهمية	24
المطلب الثالث : متطلبات و عناصر الرقمنة المالية	25
الفصل الثاني : الاطار المفاهمي للشمول المالي	
المبحث الأول : مدخل للشمول المالي	31
المطلب الأول : نشاة و تطور الشمول المالي	31
المطلب الثاني : مفهوم الشمول المالي و مكوناته	31
المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي و أهدافه	33
المطلب الرابع : استراتيجية و شروط تحقيق الشمول المالي	35

أولا : شروط تحقيق الشمول المالي	35
ثانيا : متطلبات الشمول المالي	35
ثالثا : ركائز و سياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي	36
رابعا: التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي	38
المبحث الثاني : مؤشرات الشمول المالي و ابعاده	39
المطلب الأول : مؤشرات قياس الشمول المالي	39
المطلب الثاني : ابعاد الشمول المالي	41
المطلب الثالث : الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي	42
المبحث الثالث : علاقة الرقمنة المالية في تعزيز الشمول المالي	42
المطلب الأول : اليات تعزيز الشمول المالي	42
المطلب الثاني : علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية	43
المطلب الثالث : أهمية الرقمنة المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي	46
الفصل الثالث : مساهمة الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر للفترة ما بين 2011-2021	
المبحث الأول : استخدامات التكنولوجيا المالية و تطور الرقمنة المالية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	52
المطلب الأول : استخدامات التكنولوجيا المالية في الجزائر و تطورها خلال الفترة (2011-2021)	52
المطلب الثاني : تطور الخدمات المالية الرقمية وفق مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	56
المطلب الثالث : تفعيل الخدمات المالية الالكترونية في الجزائر	62
المبحث الثاني : تطور الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	64
المطلب الأول : تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	64
المطلب الثاني : اهم الإجراءات التي تبنها البنك الجزائري في تحقيق الشمول المالي	77
المطلب الثالث : تحديات تحقيق الشمول المالي في الجزائر	76
الخاتمة	80
قائمة المصادر و المراجع	84
الملاحق	91

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	ابعاد الشمول المالي	51
02	نشاط السحب عبر الجهاز الالي للفترة 2016 – 2021	63
03	نشاط الدفع عبر منصات البيع للفترة 2016 _ 2021	64
04	نشاط الدفع عبر الانترنيت للفترة 2016 – 2021	64
05	عدد مستخدمي الانترنيت المصرفي و عدد السكان في الجزائر	66
06	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال	67
07	استعمال أجهزة الرفع الالكتروني و الصرافات الالية في الجزائر	68
08	عدد أجهزة الدفع الالكتروني و الصرافات الالية في مختلف ولايات الجزائر	69
09	عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر 2011–2021	70
10	تطور عدد نشاط السحب على الجهاز المصرفي الالي في الجزائر 2016–افريل 2021	71
11	تطور عدد فروع البنوك العاملة في الجزائر 2011–2020	73
12	تطور أجهزة الصراف الالي في الجزائر 2011–2020	74
13	تطور عدد بطاقات السحب الالي في الجزائر 2012–2020	75
14	تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك 2012–2020	81

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات الشمول المالي	43
02	تطور نشاط الدفع عبر الانترنيت للفترة 2016 – 2021	65
03	مستعملي أجهزة الدفع الالكتروني و الصرافات الالية في الجزائر	68
04	عدد بطاقات الدفع البنكية	70
05	تطور عدد نشاط السحب عبر الجهاز الالي في الجزائر	72
06	نسبة البالغين من السكان (15+) ممن يملكون بطاقات الدفع	76
07	نسبة البالغين (15+) الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية	78
08	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين (15+)ى	79
09	نسبة المودعين البالغين (15+) في المؤسسات المالية و المصرفية .	82

مقدمة

مقدمة:

ان مفهوم الشمول المالي هو السعي لتحقيق نمو شامل من خلال تعزيز وصول جميع شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، فضلا عن تسهيل الوصول الى مصادر التمويل، فضلا عن تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وفي هذا، الصدد اعتمدت معظم الدول المتقدمة والنامية في العالم سياسات تضمن الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية.

ونتيجة للتوسع السريع في مجال الخدمات المالية عبر العالم، فقد ساهمت في ظهور الرقمنة المالية، والتي تعبر عن أحد المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، حيث شهدت انتشارا وتطورا كبيرا في مختلف دول العالم، حيث عملت على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات وهذا عن طريق تبنيها مجموعة واسعة من التقنيات الحديثة.

وفي ظل هذا التطور التكنولوجي والانتشار السريع للرقمنة المالية، شهد قطاع الخدمات المالية توسع كبير في العديد من البلدان، اذ ان توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية تعمل على تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد وتحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة والاستخدام الأمثل للموارد.

فيما يتعلق بالجزائر، يحاول بنك الجزائر تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي وهذا من خلال اعتماد مجموعة من الاليات لتجاوز المعوقات والتحديات التي تؤدي الى عزوف الافراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

الإشكالية الرئيسية: وبناء على ما تم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية

الى أي مدى يمكن للرقمنة المالية أن تساهم في تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

الإشكالية الفرعية: وعلى ضوء التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو واقع الرقمنة المالية في الجزائر؟

2-ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

3-كيف ساهمت الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

الفرضيات: وللإجابة على التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1 –الرقمنة المالية في الجزائر في تطور ملحوظ ذلك من خلال تعميم خدمات مصرفية الكترونية متنوعة من طرف البنوك الجزائرية .

2 – الشمول المالي في الجزائر متدني مع غياب الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.

3 – ساهمت الرقمنة المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير المزيد من الفرص وتحسين الوصول الى الخدمات المالية

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة و ذلك نظرا لكون الشمول المالي يسعى الى تعميم و تقريب وصول الخدمات المالية لمستهلكي الخدمات المالية باستخدام أدوات و ابتكارات مالية رقمية خاصة في المناطق المعزولة و البعيدة عن الوكالات المصرفية و البريدية في المناطق النائية ، في حين يساهم الشمول المالي في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع و لاقتصاد الدولة ، و ذلك عبر اتاحة فرصة استفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع و خاصة فئة ذوي الدخل المحدود ، إضافة الى تشجيع الافراد لاستخدام و التقرب نحو الخدمات المالية لان هناك جمهور واسع يتخوف من الخدمات المالية و ذلك لنقص الثقة في امان و ضمان العمليات البنكية .

منهج الدراسة:

الماما بجوانب الموضوع المختلفة ومعالجة لإشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري للتكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الرقمية، الاقتصاد الرقمي بالإضافة الى الشمول المالي، بالإضافة الى الاعتماد على مؤشرات الرقمة المالية والشمول المالي لدراسة واقع الجزائر وتحليله.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية أهمها:

–الميول الشخصي الى دراسة هذا الموضوع ومعرفة أكثر عن الرقمة المالية والشمول المالي

– الرغبة في تنمية المعرفة الذاتية في مجال تحقيق منافع كبيرة للمجتمع ولاقتصاد الدولة

– حب الاطلاع أكثر على موضوع الشمول المالي والخدمات المالية وربطها بالرقمة حيث أصبح مصطلح الرقمة المالية واسع وشامل وتبنته العديد من الدول خاصة في فترة الازمة الصحية كوفد 19.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: امتدت الدراسة لمدة سنة من 2022 الى 2023 وهي فترة غير كافية نوعا ما حيث وجدنا صعوبة في جمع كم هائل من المعلومات والمؤشرات.

الإطار المكاني: بالنسبة للإطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا غير موجود لان دراستنا كانت عبر مواقع التواصل الاجتماعي او الجامعة ولم يتم اجراء أي دراسة حالة او استبيان خارج الجامعة.

صعوبة الدراسة: لقد واجهنا عدة صعوبات في جمع البيانات بسبب قلة المراجع

هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول بحيث يحتوي الفصل الأول والثاني على ثلاث مباحث اما الفصل الثالث فتضمن مبحثين، حيث كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب على النحو التالي:

سنتناول في الفصل الأول لأطار النظري للخدمات المالية الرقمية، فتطرقنا الي التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية إضافة الى الاقتصاد والتحول الرقمي.

سنتطرق الى الفصل الثاني الى الإطار المفاهيم للشمول المالي ودراسة دراسة مقوماته إضافة الى ذكر أهميته وأهدافه.

اما الفصل الثالث سنتناول تطور التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

الدراسات السابقة:

– دراسة حسيني جازية، " **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية** «، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف – الجزائر , 2020.

تهدف هذه الدراسة الى التأصل النظري لفكرة الشمول المالي ابعاده والأهداف المرجوة منه، والتطرق الى أنواع الخدمات المالية الرقمية المبتكرة، إضافة الى ابراز كيفية مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي وعلى تحديد متطلبات تعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية للوصول الى الشمول المالي.

–دراسة مقرود راوية وزوان رفيقة، " **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه** «، دراسة حالة الجزائر 2011–2020، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، ميلة , 2020 – 2021. تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، واقتراح

العوامل المساعدة على تعزيز الشمول في ظل التطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين معدل الوصول الى الخدمات المالية.

خلصت هده الدراسة وجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض دول الجوار، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الامر الذي يلتزم ضرورة اتباع استراتيجيات قادرة على رفع مستوياته.

– دراسة بعلي حسني، " **تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر** «، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد 1 , 2022 تهدف هده الدراسة الى ابراز واقع الشمول المالي في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم، من خلال التطرق لاهم مؤشراته والمتعلقة باستخدام الحسابات المصرفية، الادخار والاقتراض وسداد المدفوعات، وكذلك محاولة تقييم الجهود المؤسسات المالية والمصرفية في دعم وتعزيز مستويات الشمول المالي، والمشاكل والتحديات التي تواجه ذلك في الجزائر.

تقييم الدراسات السابقة:

ان ما يميز الدراسات انها تهدف الى تحديد متطلبات تعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية للوصول الى الشمول المالي والتعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين معدل الوصول الى الخدمات المالية.

ان ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى انها تهدف الى معرفة واقع كل من الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي واجراء مقارنة بينهما وبين الدول المجاورة ومعرفة وضع وحالة الجزائر في تحقيق الاشتمال المالي.

الفصل الأول :

الاطار النظري

للخدمات المالية

الرقمية

تمهيد:

سيطرة الثورة الرقمية على الخدمات والمنتجات المالية، فلقد لجات الى التقنيات الرقمية المجال امام العولمة الحقيقية، مما أتاح عمليات الاتصال الفورية بين الأنظمة المصرفية عبر الحدود الجغرافية، وعزز من تنفيذ المعاملات عبر مجموعة كبيرة من الأجهزة الالكترونية، ودائما ما تعمل الخدمات المالية الرقمية على تغيير علاقات المصارف مع العملاء وعلى تسهيل الوصول الى الخدمات المالية بطريقة لا مثيل لها، ما ينجم عن هدا تزايد الطلب على نظام مالي، يتميز بسرعة أكبر ومرونة أكثر وتطوع أسرع.

بهدف المام بزوايا هدا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ليتم التطرق في المبحث الأول الى اساسيات حول التكنولوجيا المالية و النحول الرقمي ، اما المبحث الثاني مدخل للخدمات الرقمنة المالية ، فالمبحث الثالث فتضمن ماهية الرقمنة المالية .

المبحث الأول: اساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي، والتي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية، كما ساهمت في تحسين جودتها وسرعة انتشارها، من خلال تقديم خدمات متنوعة للمتعاملين في قطاعات مختلفة وبتقنيات جديدة أكثر سهولة وأقل تكلفة تتماشى واحتياجات المتعاملين.
ومع هذا التطور التكنولوجي الحاصل، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية، خاصة المالية منها، فقد سرعت التكنولوجيا المالية من وتيرة التطورات الرقمية مثل: الوسائط الاجتماعية والأجهزة الذكية المدمجة.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

لقد أصبح مصطلح Fin Tech والذي يعني التكنولوجيا المالية يحتل الصدارة ضمن مجال الأعمال والبنوك، حيث أنها أصبحت ضرورة حتمية في دول العالم لما حققته من استثمارات، كما أن التكنولوجيا المالية قد قدمت العديد من الخدمات للأفراد والشركات وسهلت عليهم التواصل مع البنوك بأقل تكلفة وأقل جهد، وفي هذا الجانب سنتطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية من حيث تعريفها، الخصائص والأهمية.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

هناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بالتكنولوجيا المالية، نذكر بعضها فيما يلي:
تعرف التكنولوجيا المالية Fin Tech على أنها: "تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، بحيث تتميز التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل، ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة."

ويعرفها مجلس الاستقرار المالي العالمي بأنها:" ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم إنشاء نماذج جديدة الواحدة تلوى الأخرى".[1]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "عبارة عن ابتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال وتطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة، لها تأثير مادي يؤثر على الأسواق أو المؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية".

---

[1] ذهبية لطرش، سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص.95

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي": عبارة ع ن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة من الاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية".[1]

مما سبق يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية هي:" عبارة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل من نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية.[2]

ثانيا: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:[3]

1-الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛

2-المرونة والقدرة على تحمل التكاليف : حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛

3-تصميم محوره العميل : تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛

4-السرعة : تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة بذلك من البيانات الضخمة والخوارزميات؛

5-سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة : تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية

تكمن أهمية التكنولوجيا المالية في جملة من العناصر نوجزها فيما يلي:[4]

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للمدرارات القانونية والاقتصادية، المجلد ،07العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018، ص14.

[2] ذهبية لطرش، سمية يراق، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3] صليحة فلاق، سامية شارفي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي**، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2020، ص,302.

[4] تحاوت ختة، **واقع وأفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، ال عدد02،

1-تسهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية، والتكنولوجيا المالية ليست جديدة

إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون، ومع هذا فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع، وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) في المعاملة لتقديم خدمات مالية ذات صلة بالأعمال المصرفية إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال، بالإضافة إلى البنى التحتية للأسواق المالية وإدارة الثروات والتأمين.

2-توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات، وتيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.

3-تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.[1]

4-تسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية للمدفوعات العابرة للحدود.

5-يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوة في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

المطلب الثاني: القطاعات والخدمات والتقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية

لقد جاءت التكنولوجيا المالية لتحويل سوق الخدمات المالية وإنعاشه على مستوى جميع القطاعات من خلال مجموعة من الخدمات والتقنيات المستحدثة.

أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية

يمكن إبراز قطاعات التكنولوجيا المالية كما يلي:1

1-قطاعات الموجة الأولي:

جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص 326.

[1] بن عيشوبة رفيقة وآخرون، **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد ، جامعة الجيلالي، بونعامة، الجزائر، 2021، ص 166.

نقصد بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية، بأنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة، والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة وتتمثل فيما يلي:

أ-المدفوعات: ونقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع والخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويمكن الدفع في شكل أموال، أو أصول، أو خدمات، وفي مساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الانترنت.

والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على دفع السلع والخدمات عبر الانترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفر القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن أبرز المؤسسات العاملة في هذا المجال نجد:

_شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردن والمختصة بدفع الفواتير؛

_شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.

ب-الإقراض وجمع رأس المال: حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين، وبروز تمويلات بديلة عبر سوق الانترنت، ولعل أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الاقتراض كل من خدمات الإقراض من نظير إلى نظيرPeer to Peer و التمويل الجماعي وتدوير المال ومنصات مقارنة القروض:[1]

-الإقراض من نظير إلى نظيرPeer to Peer : ويعتبر الإقراض من نظير إلى نظير نوعا جديدا من «اقتصاد المشاركة" ،حيث تساعد منصات الإقراضP2P على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط.

-التمويل الجماعي أو التشاركي Crowdfunding : هي منصات إلكترونية تجمع المال من عموم الناس لتمويل مشروع ما، أين يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح المميزات و أهداف المشروع مع تحديد تكلفة المشروع، ثم يستخدم الأموال المجمعة في تمويل هذا المشروع.

-تدوير المال : وهي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط، يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، حيث تتيح هذه المنصة الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.

[1] بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، و**اقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص115_116.

-منصات مقارنة القروض: و التي توفر مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة و التكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك .

2_قطاعات الموجة الثانية:

على هذا المستوى تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تركز أكثر فأكثر على التقنية العالية، الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخم رقمي وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي، وتضم التحويل الدولي للأموال، التأمين، إدارة الثروات، سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة).

أ-التحويل الدولي للأموال: يتم في شكل مدفوعات دولية، حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015إلى 431مليار دولار، وحلت المملكة العربية السعودية ثانيا، والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.[1]

ب-إدارة الثروات: تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء، وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية من طرف مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم، من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية، وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر البنوك تحتل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذي لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

ج- التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا، وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على رجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركاتstartup أوجدت الحل لذلك، بالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية، لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصفر، بحيث أن معدل انتشار هذا التأمين في منطقة الشرق الأورطي وشمال إفريقيا يبلغ 0.3 بالمائة.

د-سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة): البلوك تشين (Block Chain)وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط على الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة

[1]مقرود راوية، زغوان رفيقة، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر،2021/2020، ص 35.

ضمنها والحلول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، ومن أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الانترنت هي البي تكوين biton.[1]

ثانيا: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الخدمات للمتعاملين، والتي يمكن إبرازها في العناصر التالية:

1-خدمة الدفع : وتعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة، والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الالكترونية ، تبادل العملات بدون تكلفة).[2]

2-الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد : وتشمل كل من:

_الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة وبتكاليف منخفضة؛

_ حلول تسيير الميزانية،

_ أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3-الاستثمار والتمويل : تقوم التكنولوجيا المالية Fin Tech، باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في شكل قروض استثمار في رأس المال، وكذا تقديم الاستشارة عبر الانترنت للأفراد.

4-خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات : بتقديم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، الملاءة المالية).

5-الخدمات الموجهة للبنوك والشركات : بتقديم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل : 2

-تقنية البلوكات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوك تشين فيما يتعلق بتسجيل المعاملات؛

-معالجة المعلومات؛

-إدارة المخاطر؛

- إدارة الضرائب.

ثالثا: التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية

---

[1] زناق فاطمة، بريش رابح، **دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة إندونيسيا**، الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات الملية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، أدرار، جوان 2021، ص 9.

[2] سيد اعمر زيره، بن عبد الفتاح دحمان، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مارس 2020، ص 71.

عرفت التكنولوجيا المالية تطورات نتج عنها عدة تقنيات جديدة مغايرة لما كانت عليه، ومن بين هذه التقنيات نذكر ما يلي:

1-العملات المشفرة : هي عملة رقمية لامركزية تستخدم التشفير، بمعنى أنها تحول البيانات إلى شفرة لتوليد وحدات من العملة، والتحقق من المعاملات المستقلة عن البنك المركزي، أو الحكومة، ومن أشكال العملات البي تكوين و الإيثار.

كما تعرف أنها وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقدية معينة، إضافة إلى ذلك أنها لا تقترن بأي عملة نقدية، ويمكن تحويلها أو تخزينها إلكترونيا، وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم تداولها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف يكوم.

2-عملة البي تكوين: هي أول عملة أنشأت، تقوم فكرتها على نظام يعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر، يمكن من خلالها مراجعة الشفرة البرمجية في أي وقت، ومن قبل أي شخص.[1]

وقد وصفت عملة البتكين على أنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وأخر دون وجود وسيط، والهدف من هذه العملة التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد العالمي.

3-تقنية البلوك تشين: هي نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصلة، إنشاء سجل دفتري إلكتروني للتحقق من البيانات والتعاملات، والمصادقة عليها وحفظها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط، والتي تسمى (العقد) حول العالم، تسمح للكثير من الأطراف بإدخال المعلومات والتأكد منها، بحيث تمتلك كل نقطة حاسوب أو جهة في هذه السلسلة نفس النسخة، وفي كل مرة يتم إضافة عقود واتفاقيات الكترونية للسلسلة، يتم التأكد والتحقق من صحتها قبل إضافتها، حيث يكون في النهاية سجل مشفر وآمن .

4-التكنولوجيا التنظيمية : تعرف التكنولوجيا التنظيمية أنها مصطلح واسع يستخدم لوصف التكنولوجيا والأدوات والموارد والمعرفة المختلفة التي تحتاجها المؤسسة الناجحة لتنظيم عملها.

وتعرف أيضا أنها تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي، وتعتبر أتمته ورقمنه قواعد مكافحة غسيل الأموال إحدى الأولويات الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية.

5-المحافظ الرقمية :تمثل المحافظ الرقمية تقنية رقمية تتيح تنظيم الحركات المالية لإجراء عمليات الدفع والسداد بسهولة ويسر بواسطة تطبيق يثبت على الهاتف الذكي أو الأجهزة الذكية الأخرى، ثم ربطها

---

[1] كردودي صبرين وآخرون، **العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية**، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص121.

بالحساب المصرفي للشخص، وتتكون المحفظة الرقمية من برنامج ومعلومات، حيث يخزن البرنامج المعلومات الشخصية أما المعلومات فهي قاعدة بيانات للتفاصيل التي تخص المستخدم (اسم الشخص، عنوان الشخص، طريقة الدفع، المبلغ الذي يجب دفعه، تفاصيل بطاقة الائتمان أو الخصم.....إلخ).
وقد نشأت تقنية المحافظ الرقمية منذ عام 2011، تسهيلا للعمليات المالية التي تتم من خلال شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" كالتحويلات النقدية ولضمان سرعة وسهولة وصوبها للطرف الآخر، وكبديل لاستخدام النقود الورقية والبطاقات، وظهرت الحاجة إليها أكثر مطلع عام 2020 في ظل التغيرات والأحداث المرتبطة بفيروس كورونا ك وفيد19.[1]
وتمكن المحافظ الرقمية من:
-القيام بالتحويلات المصرفية؛
-الاستغناء عن حمل المحفظة التقليدية؛
-إيداع النقود الورقية في المحفظة الرقمية من خلال أجهزة الصراف الآلي؛
-تحويل الأموال من البنك إلى المحفظة الرقمية؛
-تخزين أرقام عدة بطاقات ائتمانية لمستخدم واحد؛
-تجميع معلومات أكثر حول السلوك الشرائج للعملاء ومعرفة عادات الشراء المفضلة ومن ثم تطوير السوق المحلية؛
- المشاركة في النظام المالي العالمي.

6-الهوية الرقمية : يعرفها ابعده الدول للتمويل (International Institute of Finance IIF) بكونها تتمثل في: "تجميع للسمات التي يتم التقاطها إلكترونيا وتخزينها لشخصية فريدة يمكن التعرف عليها، ويمكن ربطها بشخص طبيعي، على النقيض من الهوية التقليدية، فإن الهوية الرقمية تشكل الأساس الذي يمكن البناء عليه لتسهيل تفاعل الشخص مع الكيانات الأخرى مثل هيئات القطاع العام أو الكيانات الخاصة كالمؤسسات المالية".[2]

المطلب الثالث: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

الاقتصاد الرقمي والرقمة والتحول الرقمي كلها مفاهيم ارتبطت بموضوع التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية

أولا: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

1-مفهوم الاقتصاد الرقمي:

[1] ولاء سعد أبو زيد، **المحفظة الرقمية سلسلة كتيبات تعريفية**، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 04-06.

[2] الوليد طلحة، **دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 03.

الاقتصاد الرقمي هو:" التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت، والويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات".[1]

كما يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي هو: التكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية، وإتاحة جميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما".[2]

الاقتصاد الرقمي:" هو ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة".[3]

2-خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعديد م الخصائص أهمها ما يلي:[4]

-يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها، وتطويرها، ويرتكز بالأساس على أبنية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر؛

_ تشغيل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، من خلال الانترنت دون الحاجة للتحرك الفعلي سواء للأفراد أو المؤسسات؛

-يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعني أن الإمكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بروز الاقتصاد الرقمي.

ثانيا: تعريف وأهمية التحول الرقمي

1-تعريف التحول الرقمي

التحول الرقمي هو": التحول في طريقة العمل بالمؤسسات بحيث يقل العمل الرتيب ويزيد وقت التفكير بالتطوير، وهو تسريع طريقة العمل اليومية، بحيث يتم استغلال تطور التكنولوجيا الحاصل بخدمة الزبائن

[1] خالد أحمد علي محمود، **الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي**، (بدون طبعة،) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 113.

[2] فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي الأنترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، (بدون طبعة،) الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 25.

[3] أسامة عبد السلام السيد، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 12.

[4] محمد خضر حرز الله، أشريف يسرى، **الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد**، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 23_24 أفري 2018، ص6.

بشكل أسرع وأفضل، كما أنه يمثل الكفاءة في خط سير العمل، بحيث تقل الأخطاء وتزيد الإنتاجية، إضافة إلى زيادة عدد أعضاء الفريق دون الحاجة إلى توظيف".[1]

كما يعرف التحول الرقمي بأنه": إحداث تغيرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التَّركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تغير الافتراضات التنظيمية حول الوظائف، بحيث تتميز فلسفة المنظمات والقيم، والهياكل التنظيمية والترتيبات التي تشكل سلوك الأفراد بما يتفق وطبيعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

ويمكن تعريفه أيضا على أنه": تغيير منهجي في العمليات الداخلية ونماذج الأعمال والمهارات باستخدام التقنيات والتطورات الرقمية، من أجل تقديم خدمات منتجات ذكية تلبي توقعات العملاء".[2]

2-أهمية التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة تعود على الأفراد وعلى القطاعات، فهو يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما أنه يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور، ويخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية. كما يساعد النفاذ الرقمي المؤسسات والشركات على التوسع والانتشار في نطاق واسع للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

ويمكن تلخيص فوائد التحول الرقمي في النقاط التالية:[3]

-تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة وكفاءة سير العمل؛

-سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة؛

- رفع مستويات الشفافية والحكومة، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء؛

-زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات، مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات؛

-إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل؛

-تسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية، مما يساعد على إخراج الناس من الفقر؛

-إتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص كي يقوموا بإنشاء مشاريعهم الخاصة والحصول على دخل ثابت؛

---

[1] رديف مصطفى وآخرون، **التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجل د01

ال عدد05، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العزائر، ،2021ص209.

[2] Fadoua Kanouri et Azzedine Boulmakoul, Etat de l'art sur la transformation digitale : focus sur le Domaine bancaire, Conférence internationale sur l'innovation et les nouvelles tendances des systèmes D'information, Marrakech, Marzocco, 2018, p11

[3] خاثرة رامية، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجل د58، ال عدد02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021، ص110.

– تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

ثالثا: خطوات ومميزات التحول الرقمي

1-خطوات التحول الرقمي:

يمثل التحول الرقمي رحلة فريدة من نوعها لكل بلد ولكل مؤسسة، ويتم تحديد مسارها إلى حد كبير من خلال القوى العاملة ومرونتها للتكيف والتجربة، ويمكن حصر خطوات التحول الرقمي فيما يلي:[1]

صياغة استراتيجية رقمية للمنظمة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية، وتغيب الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الاستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة اللازمة داخل المنظمة؛

-إنشاء وحدة للتحول الرقمي كضرورة حتمية لتتبع عملية التحول الرقمي وإدارتها بفعالية؛

-إنشاء إدارة التغيير للتغير الرقمي والتي تعتبر متطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية؛

تح عوائق التكامل الرقمي والعمل على حلها.

2-مميزات التحول الرقمي:

يتميز التحول الرقمي بالعديد من المميزات نذكر منها ما يلي:[2]

-إنشاء علاقات عبر الحدود مع العملاء، باستخدام الانترنت دون الحاجة إلى منشأة ودون وجود مادي؛

-خلق قيمة للبيانات مما يسمح بمشاركة العملاء والمستخدمين، وهذا باستخدام شركات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها مما يسمح لها بتحليل سلوكهم وزيادة عائداتهم، مثل بيع البيانات ووضع إعلانات خاصة بالعميل على المنصات مقابل رسوم؛

-إعطاء أهمية للحجم، فكلما زاد حجم الأشخاص المستخدمين، كلما زادت القيمة أي تأثير شبكة الانترنت، وهي مسألة جد مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي، فغالبا ما تكون المنصات الرقمية ذات تكاليف ثابتة وأخرى قليلة، كما أن فائدة كل جانب تتزايد بزيادة عدد الأشخاص؛

_التحول من الإدارة الورقية إلى إدارة رقمية كآلية جديدة لتسجيل وتخزين ونقل المعلومات، مما يزيد م ن سرعة أداء الخدمات واتخاذ القرارات.

---

[1] صدوقي غريس وآخرون، **واقع وأهمية التحول الرقمي والأعمتة**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، ال عدد02، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2021، ص103.

[2] زعزوعه فاطمة، **أثر التحول الرقمي في فرض** ضرائب على الانتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01 ،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2022، ص 679_680.

المبحث الثاني: مدخل للخدمات الرقمنة المالية

تشمل الخدمات المالية الرقمية مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان، الادخار، التحويلات والتأمين، ويتم ذلك عبر الهواتف المحمولة والانترنت.

المطلب الأول: تعريف وفوائد الخدمات المالية الرقمية

أولا: تعريف الخدمات المالية الرقمية

الخدمات المالية الرقمية (DFS) هي": خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين".[1]

وتعرف على أنها:" الوصول الذ بمنتجات وبخدمات البالية الربية وارتدامها مثل التحويلات وبدفوعات والقيمة بخزنة وبمدخرات والائتمان وما الذ ذلك م قبل استسهلك النهائي، م خلال القنوات الرقمية والارتفاد م العمليات التي تركز على التكنولوجيا".[2]

كما تعرف أيضا على أنها:" تلك الخدمات التي تنطوي على خدمات معلوماتية، وعلى تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات مثل الانترنت، كما تعتبر الخدمات المالية الرقمية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات أو خدمات الويب، فهي تتضمن جميع الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الرقمية".

من خلال ما سبق نجد أن الخدمات المالية الرقمية هي تلك المعاملات المالية التي يتم فيها استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الانترنت والهواتف المحمولة.[3]

ثانيا: فوائد الخدمات المالية الرقمية

تعرف الخدمات المالية الرقمية انتشارا واسعا وتزايدا مستمرا في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا للإيجابيات والفوائد التي تقدمها، نذكر منها:

-توفير الوقت والجهد؛

-قليلة التكاليف؛

-سهولة إجراء العمليات، وسهولة نقل الأموال؛

-الدخول إي حسابك وإجراء العمليات في أي وقت وأي مكان؛

- القيام بالتعاملات التجارية ونقل الأموال بين الحسابات بشكل أفضل وأسرع.

---

[1] World Bank Group**, Digital financial services**, April 2020, p 04

[2] Social Performance Tas Force SPTF, **Services financiers digitaux et protection des clients : l'heure** des Célébrations ou des préoccupations ?, 09/10/2018, p11.

[3] قويدر بلقيس، مرجع سبق ذكره، ص 31_32.

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المالية الرقمية

تنقسم الخدمات المالية الرقمية إلى نوعين أساسين:

1-الخدمات عبر الهاتف النقال: يعتبر الهاتف النقال من أحدث التقنيات المستعملة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عن بعد، حيث أنه يضفي عليها بعدا جديدا ومرونة في التعامل، وهذا من خلال تخطيه حاجز المكان والزمان، ويتم التعامل مع هذه التقنية الحديثة من خلال:

- الاتصال المباشر بمركز الاتصالات الهاتفية أو الخادم الصوتي (service vocaux)؛

-استخدام الرسائل القصيرة (SMS) للحصول على المعلومات وكذلك إمكانية إيصال هذا الأخير مع الانترنت للحصول على مختلف الخدمات وذلك من خلال تزويد العميل برقم سري وكذا إرشادات الحصول على الخدمة.

ومن بين الخدمات التي يتحصل عليها المتعاملين من خلال الهاتف المحمول ما يلي:

-الاستفسار عن الحسابات الشخصية؛

_تحويل الأموال، معرفة أسعار العملات، الخدمات المتعلقة ببطاقات الائتمان؛

-طلب تغبير كلمة المرور ورمز المستخدم في أي وقت.

2-الخدمات عبر الانترنت: تعتبر الانترنت من أهم الوسائل التي تتيح الحصول على خدمات مالية سريعة وسهلة تتميز بالفورية، ويمكن الحصول عليها في أي وقت وأي مكان، أما الخدمات المالية عبر الانترنت فيقصد بها النظام الذي يتيح للعميل الحصول على الخدمات المالية والمصرفية من خلال مواقع شبكة الانترنت والتي تتمثل فيما يلي:

-عمليات التحقق من أرصدة الحسابات؛

-تسديد فواتير بطاقات الائتمان و شراء و بيع الاستثمارات؛

_إدارة صناديق التقاعد والمنافع الأخرى للموظفين.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الخدمات المالية الرقمية

يشير المراقبون بشكل ثابت وصحيح أن التكنولوجيا المالية عامل أساسي في سرعة ومقدار التغير في مجال صناعة الخدمات المالية، وهناك عوامل أخرى مثل العوامل التعليمية والقانونية، الظروف الاقتصادية العامة، وطلبات المستعملين، وهناك العوامل المؤثرة على الخدمات المالية نذكر ما يلي:[1]

01: طلب الخدمات

[1] قويدر بلقيس، **دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة (دراسة حالة بريد الجزائر: وحدة البريد الولائية بسكرة،)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بـمحمد خيضر، بسكرة, 2019_2020، ص 16_17.

يتزايد اندفاع البنوك والمؤسسات المالية نحو تقديم الخدمات المالية وتطويرها باستمرار، الأمر الذي نتج عنه تنافس كبير بين مختلف هذه المؤسسات، والتي عملت على تطوير الخدمة المالية وتحسين الأداء لتلبية متطلبات الزبائن وتزويدهم بالخدمة السريعة والدقيقة، بهدف مواكبة التقدم الاقتصادي وتسهيل الإمكانيات التي تخدم الاقتصاد القومي مما يساعد على تحقيق الربحية للمؤسسة ويحقق تطوير الخدمة المالية، بمعنى كلما زاد الطلب على الخدمة المالية زاد إنتاجها وتطورها.

02: العامل التعليمي القانوني

إن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحيد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي، حيث تختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بأوضاع قطاعاتها المالية والمصرفية ودرجة تطورها وذلك يعود إلى مستوى التقنية الحديثة المستخدمة والتطورات السريعة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات التي توفر خدمات مالية مصرفية متطورة، أي كلما زاد العامل التعليمي وتم تطبيق القوانين كلما زاد تطور الخدمة المالية وتنوعها.

03: التكنولوجيا

للتكنولوجيا المستخدمة على الخدمات المالية تأثيرات مباشرة ومهمة وهي كما يلي:

-إزالة القيود الجغرافية والزمنية لتسليم الخدمات المالية والتي من خلالها يمكن أن تسلم من مواقع بعيدة من و إلى المواقع المنتشرة جدا والجديدة مثل : المنازل والمكاتب؛

-تسمح بإتمام الصفقات تقريبا بشكل فوري، كما تزيد من سرعة دوران المال في النظام؛

-تسهل الشبكات المعقدة والعلاقات الداخلية ببن المؤسسات والأرواق والمناطق الجغرافية؛

-تحسن عموما الإنتاجية وتخفض تكاليف تزويد الخدمات؛

-ترفع من رسملة استثمار الخدمات المالية، مانحة بذلك الفرص لمقدمي الخدمات الجدد ووسطاء الخدمات المالية؛

- تخلق إمكانية للمناقصة الإلكترونية الرسمية، وفرصة لتسييل أنواع مختلفة من الأصول.

04: الظروف الاقتصادية العامة

تعتبر الظروف الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤثر على الخدمات المالية، فكلما كان الوضع الاقتصادي مزدهرا كلما زاد الطلب والإقبال على الخدمات المالية، وكلما كان متدهورا نقص الطلب عليها، بمعنى أن الظروف الاقتصادية تتحكم في مستوى تقديم الخدمات المالية.

المبحث الثالث: ماهية الرقمنة المالية

يشكل موضوع رقمنة المالية العامة من المواضيع الهامة التي تشغل بال المهتمين بهذا المجال من مختصين وحكومات على حد السواء على ضوء التطورات الهامة التي يعرفها الاقتصاد الرقمي في السنوات الأخيرة، وذلك لما لموضوع رقمنة المالية العامة من تأثيرات محورية على مستوى السياسات العمومية التي تضعها الحكومات في سياق برامجها التنموية وخططها المتعددة السنوات ضمن رؤية طويلة الأجل، والتي تعد ضمنها سياسات المالية العامة وكيفيات تصميمها أحد أهم المجالات التي تتأثر بما يترتب عن تلك التحولات الرقمية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة المالية

فنتطرق الى ما يلي :

أولا: تعريف الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة الى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات بالتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرت من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات الباقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية او ما تعرف بمجموعة السبع في جولية 1994.

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط Numérisation بأنه عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت والملف مشفرة إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، ومن هنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصب قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب.[1]

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح " الرقمة " ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه ، فينظر تيري كأني Tem Kun إلى الرقمة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور والصور المتحركة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات

[1] احمد فرج احمد، **الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها**، المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد 4 2009 ص11.

الآلية عبر النظام (الثاني) البايتات (Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة،" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة وتشير تشارلوت بجرسي Charlotte Buires إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي .ويقدم "دوج هودج"Hordes Doug " مفهوما أخرى تم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمية عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي ، مثل (مقالات الدوريات ، والكتب، والمخطوطات والخرائط...) إلى شكل رقمي.

وبمعنى آخر هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاس الإلكتروني[1].

غير أن هذا المصطلح يأخذ عدة معاني حسب السياق الذي يستخدم في، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

–في الحاسبات تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.وفي سياق نظم المعلومات : تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صورة فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط. إلخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال signaux binard التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الألي ، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي. طريق الكاميرات الرقمية.[2]

ثانيا: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية: [3]

_تقليص الوقت: فالتكنولوجية تجعل كل الأماكن إلكترونيا متجاورة

_تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

_اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

---

[1] سعيد يقطين، **من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي** –بيروت: مركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص2.

[2] نجلاء أحمد بس، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1، 2013، ص 20

[3] أحمد مشهور، **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،2003، ص 7.

_**تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

_**التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

_**التزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.[1]

_**اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت. مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

_**قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.

_**قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال الهاتف النقال الخ....

_**قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

_**الجماهيرية:** وتعني امكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

_**الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة التوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا.

المطلب الثاني: أهداف الرقمنة المالية وأهمية

أولا: أهداف الرقمة

تسعى المنظمة من خلال تطبيق الرقمنة إلى الوصول لعدة أهداف وأفاق، أهمها: [2]

---

[1] أحمد مشهور، مرجع سبق ذكره، ص8

[2] حميدوش على وبوزيد حميد، **اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد"** تجارب دولية–"دروس وعبر"، المجلة العلبة المستقبل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 8، 2020، ص47.

-الاستثمار المالي في الأدوات الرقمية وتدريب الموظفين

-قيادة جيدة للأدوات الرقمية من أحدث التقنيات

-دراسة عن استخدام أدوات جديدة في جميع قطاعات الأعمال

-التكيف المستمر مع تقنيات التسويق والمبيعات الجديدة عبر الإنترنت

-العلاقات الوثيقة بين رواد الأعمال والزملاء والشركاء والعملاء

- إدارة مشاريع أكثر تعاونا

ثانيا: أهمية الرقمنة

تتجلى أهمية الرقمنة في العناصر التالية:

_توفر الرقمنة الجهد والوقت والتكاليف تحسن الكفاءة التشغيلية

_تعمل على تبسيط الإجراءات للاستفادة من الخدمات وتحسين جودتها

_تسمح للمنظمة بالتوسع والانتشار على نطاق واسع

_ يمنح طرق عصرية لتقديم الخدمات

المطلب الثالث: متطلبات وعناصر الرقمنة المالية

أولا: متطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية

لتقديم الخدمات المالية الرقمية وجب توفر بعض العناصر المهمة أهمها:

1- البنية التحتية: إن عدم توفر بنية تحتية لفروع البنوك، أو عدم ملائمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما، من شأنه تشجيع العملاء على إجراء مدفعاتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وإذا كانت الفروع بعيدة عن أماكن سكن العملاء أو أماكن عملهم فهذا أيضا يدفعهم إلى استخدام وسيلة بديلة، لذا تعتبر البنية التحتية متطلب مهم بالنسبة للخدمات المالية الرقمية.[1]

2-التكلفة: إن تكلفة المعاملات الناتجة عن ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع أو مكتب بريد من أجل إجراء بعض المدفوعات يؤدي إلى تضييع المال، وعلاوة على ذلك فإذا انطوت عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات على رسوم كبيرة لإجراء المعاملة كنسبة مئوية من المبلغ فإن العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى أقل تكلفة، لذا يجب وضع طريقة لتوضيح المبالغ التي سيتم توفيرها وذلك من أجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية.

3-الاعتبارات الأمنية: إن ترك المنزل والذهاب بعيدا إلى بنك أو مكتب بريد يعتبر في بعض المجتمعات من الأمور غير الآمنة، وكذلك الوقت المستغرق في التنقل يعتبر كبيرا جدا، وبالتالي فإن ظروف الأمان

[1] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص 104.

والسلامة غير المواتية من شأنها أن تولد رغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية.[1]

4-تعزيز تنوع المؤسسات المالية: تضم القطاعات المالية أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية، تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمة شرائح متميزة من العملاء.

5-تسيير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا: يستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في كثير من البلدان التكنولوجيا وشبكات العملاء القائمة بالفعل والبنية التحتية والبيانات الضخمة لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدخل، وكما ورد في المبادئ رفيعة المستوى لتعميم الخدمات المالية الرقمية الصادرة عن مجموعة العشرين هناك ضرورة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار.

6-تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة: تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات عديدة، لذا يتعين على صانعي السياسة العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية

ملائمة مثل الحسابات المصرفية الأساسية، والتأمين الأصغر، لكي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة.

7-حماية العملاء عن طريق إرساء قواعد الإفصاح والمعاملة العادلة: إن حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من جانب مقدمي الخدمة في غاية الأهمية، ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات، من خلال نموذج موحد بغرض تسهيل المقارنة عند تسوق المنتجات.[2]

ثانيا: عناصر الرقمنة المالية

---

[1] كيلاني إسماعيل عبد الله، نهى صافي عبد، **دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 2021، ص 218.

[2] حسين جازيه، مرجع سبق ذكره، ص106.

1_الترميز الرقمي: ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص. الصورة الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم اخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كان عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم ارسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الالية ايضا[1].

2_أنظمة التراســل الرقمي: ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية والتي تساعد على استعمال انظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النقاد لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل او المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، اضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

3_ شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفاز عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول(MODEM) وتعد كلمة Modem اختصار لكلمتي Modulatoire و Démodulation وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الاشارات الرقمية المعبرة عن الصوت. المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التليفونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

4_انظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جدوى عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

5_شبكات الهاتف المحمول: وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2ميغا في الثانية.

6_تقنيات البث الإعلامي: وهي المرحلة وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.

[1] عبير الرحباني، **الإعلام الرقمي (الإلكتروني)**، الأردن: دار اسامة للنشر والتوزيع ط 2012، ص 52.

خلاصة الفصل الأول :

تتمثل الخدمة المالية الرقمية كونها خدمة تنطوي على خدمات معلوماتية وخدمات عبر الويب، كما تنطوي على تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات الكترونية مثل الانترنيت، ولتقديمها يتطلب توافر بنية التحتية، تعزز نوع المؤسسات المالية إضافة الى تشجيع تطور منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة.

المصرفية، الادخار والاقتراض وسداد المدفوعات، وكذلك محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية والمصرفية في دعم وتعزيز مستويات الشمول المالي، والمشاكل والتحديات التي تواجه ذلك في الجزائر.

الفصل الثاني :

الاطار المفاهمي للشمول المالي

تمهيد :

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم ، حيث تطورت مختلف الخدمات و المنتجات المالية بسرعة مذهلة و انتشرت و زاد استخدامها و من هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي و تنظيمات تراقب و تنظم و تحفز المتعاملين الماليين و انتشرت حملات التوعية و التثقيف في هذا المجال من اجل نشر الوعي لاستخدام هذه المعلومات .

لهذا ارتاينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث يتمثل المبحث الأول في مدخل للشمول المالي اما المبحث الثاني يتضمن مؤشرات الشمول المالي و ابعاده فالمبحث الثالث تضمن العلاقة الرقمنة المالية في تعزيز الشمول المالي .

المبحث الأول : مدخل للشمول المالي

يعد الشمول الماليFinancial Inclusion في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى تعريفه وذكر أهميته وأهدافه ومتطلبات شروط تحقيقه.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 وفي دراسة بريطانية عن الخدمات المالية جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر انغلاق فروع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح وبتكلفة منخفضة .[1]

حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز اضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل : المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج يعمل على تحقيق الشمول المالي.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي ومكوناته

لاقى مصطلح الشمول اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المحصصين الماليين على حد السواء مما أدى الى ظهور عدة مفاهيم له ومنه سيتم التطرق لمختلف أساسياته.

أولا: مفهوم الشمول المالي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للشمول المالي والتي نذكر منها:

عرفه أيضا على أنه: " نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان "

---

[1] محمد بوطلاعة وآخرون، **واقع الشمول المالية وتحدياته**، الأردن، الجزائر، نموذجا، مجلة الاقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد2 ،الصادر في جوان 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، الجزائر، ص.145

[2] سمير عبد الله ، **الشمول المالي في فلسطين** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس ، و رام الله، الصادرفي، 2016، ص15.

_يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه:

"الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء''. [1]

_تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOC) (DE والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE):

على أنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، وفي الوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

_تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمية Global Financial Développement Report على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية ''.[2]

_تعرفه مجموعة العشرين(G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)على أنه:

"الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع ولما يشمل الفئات

المهمشة والميسورة لخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل و شفاف وبأسعار غير مكلفة ومعقولة ''.[3]

ومنه يمكننا تعريف الشمول المال يFinancial inclusionعلى انه:

هو تقديم خدمات مالية بتكاليف ميسورة لأكبر عدد من الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل وذلك بغرض توفير فرص عادلة لكل فرد للاستفادة من القنوات المالية الرسمية من أجل حياة ومعيشة أفضل ودخل أحسن" .

ثانيا: مكونات الشمول المالي

---

[1] حنين محمد بدر عجور، دور **الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**، دراسة حالة، البنوك الاسلامية، العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين،الصادرة في مارس 2017، ص10.

[2] الياس عياشية، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2019_2020 ص20.

[3] رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، **آليات وسياسات مفتوحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم، الجامعة، المجلد 11 3العدد 1، 2019 ،ص 83.

نستنتج من التعاريف السابقة أن للشمول المالي مجموعة من المكونات نوجزها كما يلي: [1]

1-الحصول أو الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية : يوفر خدمات مالية رسمية ومنتظمة وتقريب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.

2-الرفاه : وذلك من خلال التأثير على سبل عيش العملاء، الرفاهية، الانتاجية، الأعمال، الشخصية.

3-جودة الخدمات والمنتجات المالية : الخدمات المصممة لاحتياجات العملاء وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

-4الاستعمال: وذلك بغرض تقديم منتجات وخدمات مالية في بيئة يسودها الاستقرار.

الشكل رقم(01-01): مكونات الشمول المالي

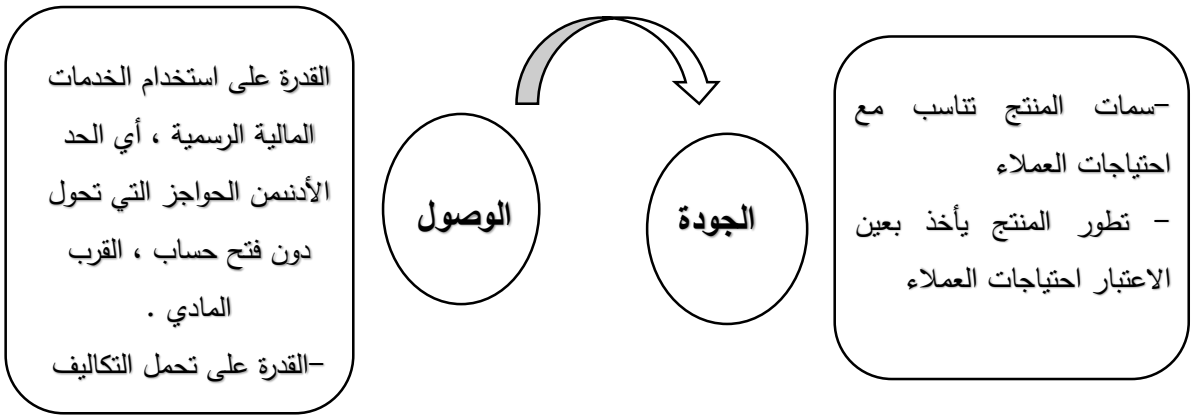

المصدر: أمنة خليج، عمر، **دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المعتقد يوم 26 سبتمبر 2019.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل كبير بالنظر الى الاهداف المجتمعية التي يسعى الى تحقيقها وسنحاول في هدا المطلب التطرق لكل من أهداف وأهمية الشمول المالي.

أولا: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:

_تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات

[1] حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية**، بحث استطلاعي لآراء معينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبة ومالية ، 2018، بغداد العراق، ص08.

الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

_تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر

_يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثال توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الانفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7%و% 10إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم

_تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات.[1]

ثانيا: أهداف الشمول المالي وتتمثل فيما يلي:

1.الأهداف الاقتصادية:

_تحقيق النمو العادل في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى الحد من التفاوت من حيث الدخل.

_تعبئة المدخرات، فإذا تم تزويد الفئات الفقيرة بالخدمات المصرفية يمكن تعبئة المدخرات التي يمكن تجميعها عادة في منازلهم بشكل فعال لتكوين رأس المال ونمو الاقتصاد.

_سوق أكبر للنظام المالي لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع هناك حاجة ماسة لسوق أكبر للنظام المالي الذي يفتح الطريق أمام المستثمرين الجدد في القطاع المالي، والذي يمكن أن يدي إلى نمو القطاع المصرفي أيضا.

2.الأهداف الاجتماعية:

_يعتبر القضاء على الفقر الهدف الأساسي المخطط الشمول المالي.

_تحقيق سبل العيش المستدامة.

_حصول الطبقة الأضعف في المجتمع على بعض المال في شكل قروض تساعدهم في بدء

[1] جامع ياسر، **المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الأردنية** ، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن العدد 02،2014،ص32.

أعمالهم الخاصة لدعم تعليمهم والذي يمكن من خلاله المحافظة على معيشتهم، وهكذا يخول الشمول المالي إلى ازدهار الأسر التي تعاني من الدخل المنخفض.[1]

1.الأهداف السياسية:

هناك بعض الأهداف السياسية التي يمكن تحقيقها من خلال الشمول المالي على نطاق أوسع للطبقات الدنيا في المجتمع، ويمكن توجيهها بشكل فعال إلى دعم البرامج الحكومية التي تدعم الاستقرار السياسي.

من خلال زيادة الوعي المالي فإذا كان العميل متعلما ماليا، فإنه يستحق خيارات مالية أفضل حسب نوع المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي احتياجات الأفراد ويساعد في تحسين النمو الكلي للبلاد وسيؤدي إلى الوصول للخدمات المالية بتكلفة معقولة إلى تحسين حياة الفقراء.[2]

المطلب الرابع: استراتيجية وشروط تحقيق الشمول المالي

لتحقيق وتعزيز الشمول المالي يجب توفر استراتيجية مناسبة وملائمة توفر مجموعة من المتطلبات والشروط لتحقيقه نذكرها فيما يلي:

أولا: شروط تحقيق الشمول المالي

أي دولة في العالم تريد تحقيق الشمول المالي لابد عليها أن توفر مجموعة من الشروط أهمها: [3]

_رفع معدل استخدام الهواتف الذكية بين المواطنين.

_انتشار البطاقات المسبقة الدفع بين المواطنين.

_زيادة عدد الرصافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع واتاحة الخدمات المالية للمواطنين.

_حماية الأجور من خلال حسابات البنوك في القطاعين العام والخاص.

_العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة.

_إدخال الفئات المحرومة من خلال الصرافة ضمن المنظومة البنكية ويتيح مشروع الشمول المالي دفع الفواتير من خلال نقاط البيع الالكتروني والهواتف الذكية وتعميم الخدمات المالية.

ثانيا: متطلبات الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب اقتراح واعتماد عوامل مساعدة لتعزيزه، وتتمثل متطلبات الشمول المالي فيما يلي:

---

[1] نبيل بهوري، عماد معوشي، **الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المنعقد في 26سبتمبر 2019 ،ص05-06.

[2] Banque d'algerie,**''Brocheur sur l'inclusion Financial''** le 01-02- consulté le : 28-02-2023

[3] تونسي منصورية، بلعربي أمينة، **الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة ،2020_2021 ص14.

_تعزيز وتحسين وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفراد أو منشأة وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.

_تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم

_العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين

_إبطال الدعم إلى مستحقيه، وذلك من خلال تحويله بشكل مباشر إلى البطاقات المسبوقة الدفع والتي يتم ربطها بحسابات بنكية.

ثالثا: ركائز وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المال في الدول تعتمد على مجموعة من السياسات والركائز، والتي يمكن انجازها كما يلي:

1_ ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب توفر مجموعة من الركائز الأساسية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

أ –دعم البنية التحتية:

تعتبر من الضروريات لتلبية متطلبات الشمول المالي، وأحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

_تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وكذا والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لها، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الرصافات الآلية، وغيرها....

_توفير بيئة تشريعية ملائمة تتضمن إصدار وتعديل كافة التعليمات واللوائح التي تعزز مبدأ الشمول المالي.

_تكوير نظم الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

_العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف وهذا لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة وفعالية عالية.[1]

ب –الحماية المالية للمستهلك:

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجية، مرجع سبق ذكره، ص148.

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات مالية بأقل التكاليف وجودة عالية، وتزويدهم بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، حماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التدقيق المالي خاصة للفئات المهمشة.[1]

ج –تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:

وذلك لتسهيل الوصول إلى الفئات المهمشة والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجتمع وتلبية متطلباتها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل دفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وكذلك التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية والمنتجات وتخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى إعادة التدريب بموظفي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

د –التثقيف المالي:

يعتبر أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الأمن للخدمات المالية، ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم مدى نجاحه بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا.[2]

2: سياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

ترتكز قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول على أساسين اثنين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية وثانيهما تعزيز زيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، وأهمها:[3]

_تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.

_حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.

_إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.

_وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخلات إلى النظام المالي الرسمي.

_استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.

_تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.

---

[1] كمال معيوف، قدوري عبد القادر ، **التثقيف المالي للمدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية**، دراسة حالة مصر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز التمويل المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس ، المدية، الجزائر المنعقدة يوم 26سبتمبر ،2019ص12.

[2] كوثر عطار، **انعكاء الشمول المالي على التنمية المستدامة، قراءة في تجارب بعض الدول العربية**، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر، د.س، ص5 ،6

[3] بطاهر بختة، عبد الله عفون (27–28– نوفمبر 2018 ،) **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض الدول العربية تعزيز الشمول المالي في الجزار آلية لدعم التنمية المستدامة** ، خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

_تعزيز الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا.

_تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات جمع البيانات بطريقة منهجية موحدة، وفي هذا السياق تساند مجموعة البنك الدولي البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالي وتتيح لها إطار لتحقيق الاصلاحات.

_زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي وابراز دور النظام المصرفي الاسلامي.

رابعا: التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي

أظهرت العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق توسيع الشمول المالي العديد من دول العالم، ولقد أشار أيضا التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012م إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:[1]

-ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، كارتفاع نسب التركز الائتماني سواء كان على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات

-عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة، فلا زال الكير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تكمن في زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة الاستعلام الائتماني والرهونات والاقتراض المضمون، وضمان حقوق الدائنين

-بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات

-غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي واش ارفي على تنظيم التمويل الأصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية الشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقيد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض .

[1] رشا عودة، مرجع سابق الذكر، ص85-86.

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي وأبعاده

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعمدت مؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، حيث اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI)لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي

سنتناول في هذا المطلب مؤشرات الشمول المالي وفيما يلي أهمها:

1_ مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية: تكمن مؤشراته في النقاط التالية:[1]

_عدد نقاط الوصول لكل 100000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدات الإدارية.

_عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع.

_حسابات النقود الإلكترونية.

_مدى الارتباط بين نقاط تقديم الخدمة.

_النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2_مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية: تكمن فيما يلي:[2]

_نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

_نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

_نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

_نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

_عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

_عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3_مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: وتتمثل فيما يلي: [3]

1.3.القدرة على تحمل التكاليف : مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

---

[1]العباس بهناس وآخرون ، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14،العدد 02 ،الصادر في ديسمبر 2019،جامعة البويرة، الجزائر، ص216.

[2]متوفر على الموقع التالي: http://www.world bank.org/global.findex.28-03-2023 , 14h00

[3]صورية شبني، السعيد بن اخضر، **أهمية الشمول المالي تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي**، جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 01 ،2019 ، ص 109.

2.3.الشفافية:

يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

3.3.الراحة والسهولة:

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

4.3.حماية المستهلك:

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المهمة لضمان حقوق المستهلك، وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

5.3.التثقيف المالي:

يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

6.3.المديونية على السلوك المالي:

وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون بالسداد ضمن فترة زمنية معينة .

7.3.العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية، ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالي تتضمن مجموعة من الخيارات [1]

الجدول رقم (01-01): ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية - عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كيلو متر مربع - حسابات النقود الالكترونية - مدى ارتباط بين نقاط تقديم الخدمة -النسبة المؤدية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة -نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم - عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر

[1] صورية شنبي، سعيد بن اخضر، مرجع سبق ذكره، ص111. (للاطلاع أنظر الملحق رقم 01)

	– نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية – نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة
جودة الخدمات المالية	– القدرة على تحمل التكاليف – الشفافية – الراحة والسهولة – حماية المستهلك – التثقيف المالي – العوائق الائتمانية

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

ينبغي أن تقاس الأبعاد بمؤشرات تضمن امكانية تطبيقها وقياسها وقابليتها للمقارنة، وفيما يلي وصف واف لكل الأبعاد التالية:

1.الوصول للخدمات المالية:

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2.استخدام الخدمات المالية

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحدد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة

3.جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي يؤثر عليه مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[1]

[1] أحمد محمد، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، وآخرون، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية**، دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدالتا، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية التجارة عين الشمس، مصر، ص 43.

المطلب الثالث: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة من العمل بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية:

_الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي

_الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمن والمكان.

_التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض والطلب.

_المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصاد والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة للاحتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات باستخدام مؤشرات بديلة.

_الطموح: قياس الشمول المالي بدقة قد يتطلب بدل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك من منطق المرونة.[1]

[1] محمد بوعتلي، **دراسة تطبيقية للدول العربية وفق لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019 ، ص05.

المبحث الثالث: علاقة الرقمنة في تعزيز الشمول المالي

فنتطرق الى :

المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي

وتتمثل فيما يلي:[1]

1.تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية

حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وايصالها مثل سداد الفواتير واجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

2.التثقيف المالي

تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ القرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار.

3.بيئة تشريعية موانيه

يتطلب تحويل المجتمع الى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجيه الجرائم الإلكترونية.

4.رقمنه الخدمات المالية

وجود نظام دفع حديث وأمن وفعل مثل نظام الدفع باليات النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخمك مجال متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مربحة فعالية للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك اساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

5.البيانات والأبحاث : تلعب البيانات والأبحاث في تمكين اللجيات في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخري، تسهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدانة لتعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية

أولا: علاقة تعزيز الشمول المالي بالاستقرار المالي

[1] نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه،** (مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، العدد02 ،المجلد02 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 202)ص: 26.

كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعدا ماليا، أن الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط بل يرتبط بالاستقرار النقدي أيضا.[1]

1_اتجاه الارتباط من الشمول المالي الي الاستقرار المالي : يؤدي إلى النتائج التالية:

_وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا، لو قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء ومن ثما تخفيف المخاطر النظامية؛

_يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

_القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2_اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي الي الشمول المالي: يؤدي الي النتائج التالية:

_يبني الاستقرار ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر اقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي؛

_يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما يعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات الرئيسية، ومن ثم اتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

ومن خلال ما تم تناوله نجد أن الشمول المالي يحقق مجموعة من الإيجابيات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي على النحو التالي:

_يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تنوع الأصول المصرفية بدرجة أكبر وزيادة وتنوع محافظ الائتمان؛

_زيادة عدد المدخرين الصغار يزيد من حجم قاعدة الودائع واستقرارا نتيجة تعدد الفئات المشمولة بخدمات القطاع المالي الرسمي وتوفر قدر عالية من السيولة؛

_يساهم الشمول المالي من تحسين فعالية السياسة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق قدرة أكبر من استقرار المالي؛

–الاستقرار المالي يبني ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعل من المرجح أن يرغب الأفراد في لن يتم شمولهم مالي.

ثانيا: علاقة تعزيز الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي فالخدمات المالية ترتبط ارتباط وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا فلس كفاءة الأسواق ولكافة

[1] أيمنى بوزانة، وفاء حميدوش، **واقع تأثير الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، (مجلة الدراسات العدد 01 المجلد12، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2012/01/27) ص 79.

القطاعات بما في ذلك الأفراد كم تساهم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص في ظل تنامي الخدمات المالية حجما وأهمية يصبح تعذر الاستفادة منها أو الوصول إليها عقبة حقيقية أمان تحقيق الرفاه الاقتصادي لاسيما الفقراء منهم والنساء والشباب والمهاجرين.[1]

ثالثا: علاقة تعزيز الشمول المالي بالإعانة المالية للمستهلك

يسعي الشمول المالي إلى حماية المالية للمستهلك و إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وتعتبر المعلومات المتوفر لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية مما يؤدي إلى عدم ادراك العملاء للخيارات المالية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار العائد السنوية، ويزيد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيدا، وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية تتبني ممارسات للتأكيد من تقديم خدمات عالية الجودة، إلا أن بعض المؤسسات تهتم فقط بزيادة الأرباح على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون الزائدة، أولا يوجد لديهم عائد كافي على استثماراتهم، بالإضافة إلى أن عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونية على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه، وبالتالي فقدان المدخرات أو الاصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير، ويتضمن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية والتي تتمثل فيما يلي:

1.الممارسات السوقية العادلة والمساوية في المعاملة:

يجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكيد من أن طرق ترويج المنتجات ليست مضللة أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية تسيير حصول العملاء على الخدمات المالية، على أن يقوم بمعاملة جميع العملاء بما فيهم الفقراء الذين قد لا ينظر إليهم على انهم "عملاء مدرة للدخل" باحترام ومساواة.

2.الافصاح: الإفصاح الكامل بجمع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة القيم، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض، ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية أو المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من وسائل النشر.

[1] د. نبيل، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، (مجلة الاقتصاد الجديد، العدد،03 المجلد10،الجزائر، 2019) ص166.

3.الانصاف:يتعن وضع آليات لمتابعة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمات المالية والجهات الرقابية، لذلك يجب أن يتم إنشاء نظام المسؤولية الأولية لحل النزاع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، وزيليها الرقابة من قبل طرف ثالث مستقل بما يعزز الثقة في النظام القائم.

4.لتثقيف المالي لمسمتيك: يتعين تثقيف المستهلكين ماليا وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص للعملاء الجدد حيث يتعين مراعات قمة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤوليتهم، وقد يتم تثقيف المستهلك ماليا من قبل البيانات الحكومية والجمعيات الاستهلاكية، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة.

5-تقديم المشورة الائتمانية في حالة زيادة المديونية، فإن خدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقيم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، حيث تقوم تلك البيانات بمساعدة العملاء على إدارة مواردهم من خلال تثقيفهم ماليا وتقديم المشورة، مع وضع خطط الإدارة الديون والتفاوض مع الدائنين لمحاولة تخفيض الأقساط المستحقة عليهم عن طريق تخفيض أسعار العائد وتيسير شروط السداد ومدها لفترة أطول، حتى يتسنى للعملاء الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وتنطوي عملية الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي على العناصر التالية[1]:

_التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسيولة وبتكلفة وجودة مناسبة؛

_توفير المعلومات الأزمة والدقة في جميع مراحل العميل مع البنوك، والاطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

_إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

_حماية بيانات العملاء المالية ووضع نظم رقابة مناسبة تراعي حقوقي؛

_توفير طرق لمتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات وفي توقيت مناسب؛

_توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

المطلب الثالث: أهمية الرقمنة ودورها في تعزيز الشمول المالي

أولا: أهمية الرقمنة في تعزيز الشمول المالي

[1] مرجع سيق ذكره ص سابقة

تلعب الرقمة دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي حول العالم، حيث تسمح للمؤسسات المالية بتوسيع نطاق خدماتها وتوفيرها لأفراد وشركات في المناطق النائية، والفئات الضعيفة والمهمشة من المجتمع. عندما يتم تحويل الصحائف المالية التقليدية إلى صيغ إلكترونية، يمكن للعديد من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات مالية أن يحصلوا على الخدمات التي تتطلب الوجود الجغرافي والغضب عنها قبل ذلك. كما يمكن أيضاً للأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية التواصل مع مؤسسات مالية عبر الإنترنت وتلقي الخدمات التي يحتاجونها في أي وقت وفي أي مكان.

وعلاوة على ذلك، يمكن للرقمة أن تسهل عملية انتقال المعلومات المالية بين المؤسسات المالية والعملاء، وهذا يقلل بشكل كبير من التأخير والخطأ في إتمام العمليات المالية، وبالتالي تعمل على تحسين جودة الخدمات البنكية وتوفيرها لجميع فئات المجتمع.

تعتبر الرقمة عاملاً مهماً في تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم تقنيات الرقمة في تقليل التكاليف والوقت المطلوبان لإدارة الحسابات المالية والبنكية، وتمكن الجميع من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أفضل. ومن بين الفوائد الرئيسية الأخرى للرقمة في تعزيز الشمول المالي:

1-تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات في المناطق النائية والمحرومة، والتي كانت تعاني من صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

2-تمكين الأفراد من إجراء المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر فعالية وبتكاليف أقل، حيث تتيح الرقمنة إمكانية إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول، مما يتيح للمرء إجراء المعاملات وإدارة حساباته في أي وقت ومن أي مكان.

3-توفير خدمات مالية متقدمة مثل الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية بشكل سريع وآمن، وهذا يعزز الشفافية ويحسن النزاهة في العمليات المالية.

4-تحسين وتسهيل عملية التواصل بين العملاء والبنوك والمؤسسات المالية، حيث يتيح الانترنت وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة إمكانية التواصل مع المؤسسات المالية بسهولة وفي أي وقت.

وبالتالي، يمكن القول بأن الرقمة تلعب دوراً مهماً في تحسين الشمول المالي وتوسيع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، وتحسين جودة الحياة المالية للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الاستدامة المالية.

ثانيا: دور الرقمنة في تعزيز الشمول المالي

الرقمنة تلعب دورا حاسما في تعزيز الشمول المالي بشكل عام، حيث تمكن الرقمنة المستخدمين من الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة أسهل وأكثر فعالية. وتتضمن بعض التأثيرات الإيجابية للرقمنة على التمكين المالي والشمول المالي، ما يلي:

1. **تقليل التكاليف:** يمكن للتقنية الرقمية تقليل التكاليف المتعلقة بتوفير خدمات مالية، وخفض التكاليف المرتبطة بالعمليات المصرفية والمالية، مما يسهل توفير الخدمات المالية للفئات الأكثر فقرا.

2. زيادة الوصول: تتيح التقنية الرقمية الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والمناطق ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة، والأفراد الذين يفتقرون إلى الوقت والتنقل، مما يزيد من مدى الوصول إلى الخدمات المالية.

3. زيادة التكامل: تمكن التقنية الرقمية المستخدمين من استخدام الخدمات المالية بطريقة تكاملية، حيث يمكن أن تكون كافة الخدمات متصلة ببعضها البعض؛ مما يؤدي إلى تيسير العمليات المالية بصورة كبيرة.

4. تحسين الأمان: تتضمن بعض التقنيات الرقمية، مثل الحوسبة السحابية والتشفير، وسائل تحسين الأمان والحفاظ على البيانات على نحو مأمون، مما يوفر للمستخدمين الثقة في استخدام الخدمات المالية المتاحة لديهم.

5. توفير الشمول المالي: يمكن للتقنية الرقمية توفير الشمول المالي لأصحاب الدخل المنخفض، وتمكينهم من الحصول على الهوية المالية، والخدمات المالية التي يحتاجونها، وهذا يمكن أن يحد من عدم المساواة في نطاق.

خلاصة الفصل الثاني:

توضح الرقمنة والشمول المالي أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد على توفير الخدمات المالية للأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية أو حتى للأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية. يمكن أن تقلل الرقمنة من تكاليف الخدمات المالية وتعزز التنافسية وتوسّع الوصول إلى الخدمات المالية.

ومع ذلك، يجب مراعاة القضايا المتعلقة بالخصوصية والأمن، وضمان عدم انحياز التكنولوجيا ضد بعض الأشخاص. يجب علينا جميعًا التفكير في كيفية استخدام الرقمنة والتكنولوجيا لإحداث فارق إيجابي في العالم بطريقة تضمن المساواة والعدالة للجميع

الفصل الثالث :

مساهمة الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر للفترة ما بين 2011 - 2021

تمهيد :

يقاس الشمول المالي بناء على مؤشرات بعضها في: مؤشر الوصول الى الحسابات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين، مؤشر حسابات الودائع المصرفية في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين، ومؤشر بطاقات السحب الالي في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين. الخ بينما المؤشرات التي تدرس واقع الخدمات المالية هي خدمات السحب والدفع الالكترونيين، إضافة الى بعض المؤشرات الأخرى.

قسمنا هذا الفصل الى مبحثين الأول يتضمن استخدامات التكنولوجيا المالية و تطور الرقمنة المالية في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2021 اما المبحث الثاني تضمن تطور الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2021 .

المبحث الأول: استخدامات التكنولوجيا المالية وتطور الرقمة المالية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

الحصول على الخدمات المالية بأسعار معقولة هو امر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفر القدرة على التكيف مع الازمات، كما انه يمهد الطريق الى الشمول المالي.

المطلب الأول: استخدامات التكنولوجيا المالية في الجزائر وتطورها خلال الفترة (2011-2021)

في هذا السياق ، تبنت الجزائر العديد من السياسات و الإصلاحات ، من حيث تعزيز الاطار المؤسسي و تطوير المعامل التنظيمية ، و كذلك انشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة ، مع إضافة تنمية الأطر التنظيمية من خلال تعديل الهيكل التشريعي لتطوير الابتكارات المالية في اطار متوازن للحفاظ على سلامة الصناعة المالية ، من خلال صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية في ماي 2018 ، الذي يسمح بتواجد واسع لمواقع التجارة الالكترونية لقطاع السلع و الخدمات ، ما ينتج عنه الدفع عبر الانترنيت ، حيث حتى نهاية ديسمبر 2018 ل 27 ، و تم ترخيص موقع للتجارة الالكترونية تعمل في مجال الخدمات .

كما يشار في هذا السياق الى توفير عدد من عناصر البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الالكتروني، بما في ذلك انشاء هيئة (الكترونية) لمراقبة النقد، الدفع الرقمي بالرغم من وجود عدد من الشركات التكنولوجيا المالية، الا ان نشاطها يقتصر على تصميم حلول، وبرامج لصالح المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر، من اجل تقديم خدمات رقمية لعملائها، بينما هذه الشركات غير مسموح بها بحسب الى الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا في مجال الدفع عبر الانترنيت.

في هذا السياق، كشف رئيس الوزراء ان الحكومة الجزائرية وضعت برنامجا تشغيليا يهدف الى تسريع مسار تحديث أنظمة الدفع، مبينا سعيها لتوفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في افاق 2024، وضمان توفيرها. أكثر من مليون تاجر بأجهزة الدفع الالكتروني وتوفير أكثر من 10 الاف خدمة تجارية، عبر شبكة الانترنيت (وكالات الانباء الجزائرية، 2021)، وفيما يلي استخدامات أجهزة الصراف الالي خلال الفترة 2016 – 2021

الجدول رقم (02-01): نشاط السحب عبر الجهاز الالي للفترة 2016-2021 الوحدة (*) مليون دينار

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عمليات السحب	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933	87722789
المبالغ الاجمالية لعمليات السحب (*)	98.82	126.39	136.23	164.16	1073.00	1728.93
التطور السنوي لمبالغ السحب	=	%27.89	%7.78	%20.50	%53.63	%61.13

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الالي**GIE Monétique**

من خلال الجدول يوضح لنا الزيادة الكبيرة في نشاط السحب على أجهزة الصراف الالي عام 2020 بالتزامن مع جائحة كوفد 19 والمزيد من المدفوعات نحو الخدمات المصرفية الالكترونية، حيث اجمالي المبالغ معدل نمو بلغ 553.63 بالمئة في عام 2019.

اما بالنسبة لمنصات البيع ، فقد جاء الاطار القانوني الداعم لحلول التكنولوجيا المالية ، في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة جاء " قانون المالية عام 2020 " ، الذي ينص على ضرورة قيام التجار بتوفير أدوات الدفع الالكتروني ، و وضعها تحت تصرف المستهلكين ، في الفترة 31 ديسمبر 2021 ، هناك أيضا نظام نقدي ، تتضمن الالية إجراءات تنظم نشاط الفاعلين في مجال النقود الالكترونية، ان يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال ، منصات دفع مخصصة لذلك من قبل البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر و بريد الجزائر ، متصلة بمحطات الدفع الالكتروني المختلفة ، من خلال شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. مع التزام كل تاجر اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير طرق الدفع الكترونية لدفع مشترياتهم باستخدام حسابهم المصرفي او البريدي.

فيوضح الجدول التالي تطور عمليات الدفع عبر منصات البيع في الفترة 2016 – 2021:

الجدول رقم (02-02): نشاط الدفع عبر منصات البيع للفترة 2016-2021 الوحدة (*) مليون دينار

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عدد عمليات الدفع	65501	122694	190898	274624	711777	2150529
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع (*)	444.50	861.77	1335.33	1916.99	4733.82	15113.24
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة	_	93.87%	54.95%	43.55%	146.94%	219.29%

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الالي **GIE Monétique**

على غرار ماكينات الصراف الالي ، شهدت منصات المبيعات أيضا تطورا سنويا ملحوظا ، كما هو موضح في الجدول أعلاه ، في العامين الماضيين ، كان هناك زيادة سنوية ملحوظة قدرت ب 146.94 بالمئة و 219.26 بالمئة على التوالي، مما يعكس ثقافة الدفع الالكتروني بين البائعين و الافراد على حد سواء ، كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة في تطوير الخدمات المالية الرقمية ، فقد مكنت الهوية الرقمية – التي بدأت في الجزائر سنة 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة وفقا لمتطلبات مكافحة غسل الأموال و متطلبات " اعرف عميلك " أخرى .

سمحت تطورات واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة أيضا، لمقدمي الخدمات المالية الرقمية، بالوصول الى مختلف الأنظمة العامة والخاصة مختلفة لزيادة السرعة وتقليل تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام، وتوفر الخدمات المالية الرقمية نماذج اعمال جديدة تماما التي تخدم الفقراء.

الجدول التالي يوضح تطور نشاط الدفع عبر الانترنيت في الجزائر بالفترة 2016 – 2021.

الجدول رقم (02-03): نشاط الدفع عبر الانترنيت للفترة 2016 – 2021 الوحدة (*) مليون دينار

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عدد عمليات الدفع	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع (*)	15.00	267.99	332.59	503.87	5423.72	11176.47
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة		1686.6	24.10	51.49	976.41	106.06

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الالي **GIE Monétique**

الشكل رقم (02-01): تطور نشاط الدفع عبر الانترنيت للفترة 2016-2021 في الجزائر

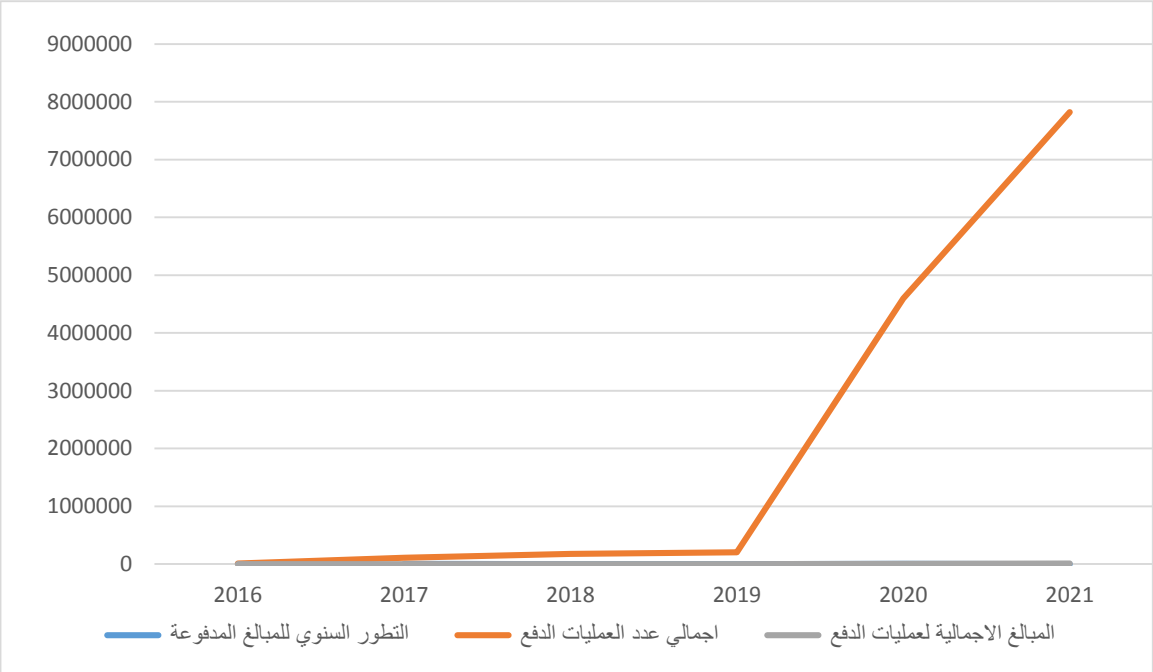

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01-03)

من خلال الجدول أعلاه، الزيادة الملموسة في عمليات الدفع الانترنيت، خاصة في العامين الماضيين، ويرجع ذلك الى النهج الرسمي لجدوى الدفع في هذا الاتجاه، في اعقاب وباء كورونا والوضع المزرى للاستقرار. التعاملات المالية للأفراد دون احتكاك وتواصل مباشر بينهم، وهو ما ترجمت الأرقام والاحصائيات.

شهدت المدفوعات الالكترونية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع 4.59 مليون معاملة خلال سنة 2020 الى أكثر من 7.82 مليون معاملة خلال سنة 2021، تجاوزت فيها المبالغ المتداولة 11 مليار دينار، بعد ان قدرت بأكثر من 5.42 مليار دينار، في عام 2020، بمعدل نمو سنوي قدره 106.06 بالمئة.

المطلب الثاني: تطور الخدمات المالية الرقمية وفق مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

شهدت الجزائر تأخرا في الدخول الى الخدمات المصرفية الالكترونية، واعتمادها ليس فقط بالمقارنة مع دول أمريكا الشمالية واسيا واروبا، ولكن أيضا مقارنة بالدول النامية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تتساوى معها في العديد من مؤشرات، للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1 . استعمال الانترنيت في المصارف الجزائرية

شهدت البنوك الجزائرية إصلاحات عميقة في السنوات الأخيرة، كان الهدف منها تعريف القطاع المصرفي وإعادة تأهيله في إطار جهود الحكومة لتطوير البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، من أجل تطوير خدمات المصرفية الالكترونية.

فلجات الجزائر للاستفادة من الانترنيت وتقنيات ذات الصلة، فمن خلال الجدول التالي نوضح عدد مستخدمي الانترنيت البنكي مقارنة عدد سكان الجزائر.

الجدول رقم (02-04): عدد مستخدمي الانترنيت المصرفي وعدد السكان في الجزائر

السنة	المستخدمين	تعداد السكان	النسبة%
2012	5230000	37367226	14.0%
2013	6404264	38813722	16.5%
2014	6669927	38813722	17.5%
2015	11000000	39542166	27.8%
2016	15000000	40263711	37.3%
2017	18580000	41063753	45.2%

المصدر: على الموقع الالكتروني

http://www.intarrnatworldstats.com:dz.htm.2032:af/

بلغ عدد مستخدمي الانترنيت المصرفي سنة 2017 حوالي 41036753 أي ما يعادل 45.2 بالمئة من السكان لنفس الفترة، فهذا يشير الى نمو كبير، نتيجة جهود الدولة في تحديد الحياة الاقتصادية، مقارنة بعدد المستخدمين عام 2012، الذي بلغ 14 بالمئة من عدد السكان.

2 – مدى استعمال الهاتف في الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر

شددت الجزائر على الانتقال المباشر الى خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لإصدار كل ما هو جديد ومتطور في مجال الخدمات المصرفية، لكنها لم تصل الى المستوى المطلوب بسبب هيمنة القطاع العام على حجم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر.

اما بالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في تقديم و توزيع الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الجزائرية، فقد تم تسجيل استغلال بسيط لهذه الطريقة من قبل البنوك الأجنبية الخاصة ، مثل بنك الخليج و بنك مصر ، التي تعتمد على تقنية الرسائل النصية ، لإبلاغ العملاء بأي حركة تحدث على حساباتهم المصرفية المختلفة ، و كذلك عمليات استقطاب العمولات الناتجة عن المعاملات التجارية ، فيما يخص البنوك العمومية ، قام بنك الوطني و العميل موبيلي بالتسجيل لعرض حساباتهم المصرفية ، و تحويل الأموال ، و دفع فواتيرهم عبر الهاتف المحمول .

الجدول رقم (02-05): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال

متعاملي النقال	2014	2015	2017	2018	2019	2020	2021
موبيليسATM	13022295	14318169	18365148	19106401	18633371	18974678	**19829935**
جازيOta	18612148	16611115	14947870	15848104	14707625	14363102	**14593618**
أوردوTwa	11663731	12298360	12532647	12199759	12084537	12217893	**12592204**
عدد المشتركين	43298174	43227643	45845665	47154264	45425533	45555673	**45015757**
الدخول في شبكة المحمول	109.62	101.00	109	109	103	103.58	**106.71**

المصدر: على الموقع الالكتروني: www.Arpt.dz

3 – مدى استعمال أجهزة الدفع الالكتروني الصرافات الالية في الجزائر

من خلال الجدول التالي نبين استعمال أجهزة الدفع الالكتروني الصرافات الالية في الجزائر:

الجدول رقم (02-06): استعمال أجهزة الدفع الالكتروني الصرافات الالية في الجزائر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد أجهزة الدفع الالكتروني	606	606	694	897	1079	1122	1271	1393	1404	1407	1409

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الشكل رقم (02-03): مستعملي أجهزة الدفع الالكتروني الصرافات الالية في الجزائر (2011-2020)

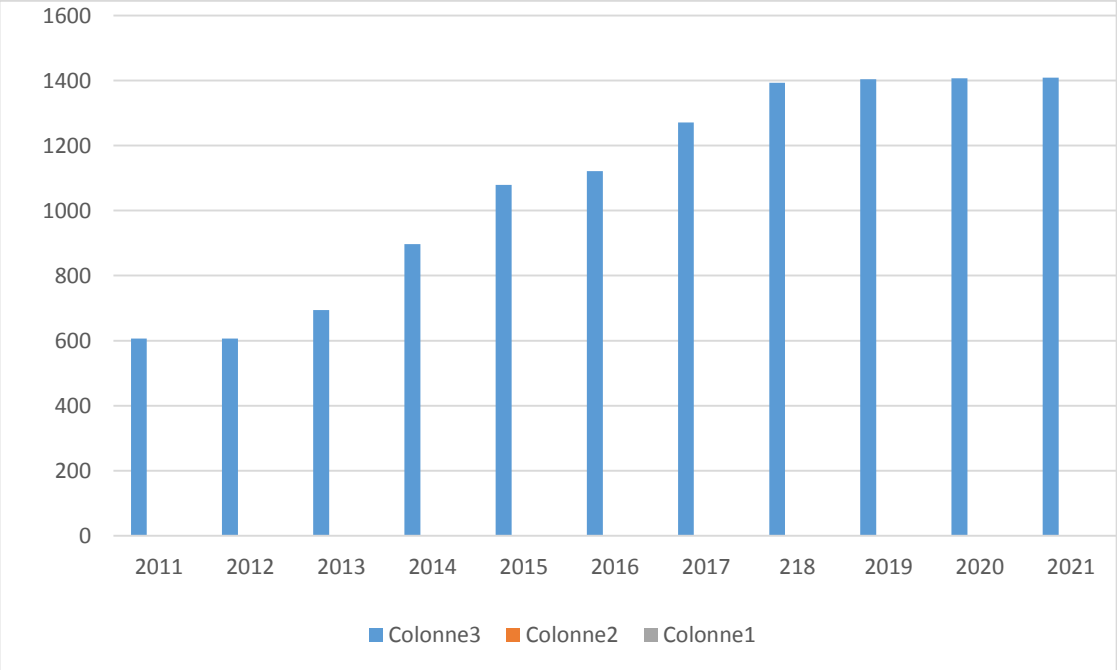

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم

تتوزع هذه الأجهزة على عدد كبير من البنوك يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم (02-07): عدد أجهزة الدفع الالكتروني والرصافات الالية في مختلف الولايات في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ادرار	08	11	12	12	14	14	14	14	14
شلف	18	22	28	30	35	35	35	35	35
الاغواط	10	13	16	17	21	21	21	20	20
أم البواقي	13	16	19	19	23	23	23	23	23
باتنة	18	20	30	30	35	35	35	35	35
بجاية	14	18	23	24	37	37	38	37	36

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (للاطلاع اكثر انظر الملحق 01)

يوضح الجدولين رقم (05) و (06) التطور الملحوظ الدي شهده عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر، على مستوى مجموعة من الولايات الرائدة في مجال، حيث ارتفع عددها من 606 جهاز الى 1409جهاز سنة 2021.

4 -تطور عدد بطاقات الدفع البي بنكية (المتداولة في الجزائر للفترة 2016 – 2021):

بطاقة الدفع البنكية هي بطاقة الكترونية للاستخدام الشخصي، تعتمد على حساب بنكي، هي محلية، وتتم عملية السحب بين البنوك، يقوم أحد البنوك المعتمدة في الجزائر (عام او خاص) والمشارك في الشبكة بإصدار النقد الالي بين البنوك، لاستخدامه في دفع قيمة السلع والخدمات، يستخدمه التجار أيضا في عملية الدفع عبر الانترنيت. وبحسب التقرير الخاص بتحليل النشاط الرقمي في الجزائر الصادر في أفري 2022، ان 11 مليون مواطن، أي ما نسبته 23 بالمائة من الجزائريين، يمتلكون بطاقات دفع بنكية، وهي نسبة لا تختلف بها الجزائر عن دول شمال افريقيا، لكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن ذلك. بقية الدول الافريقية أكثر تقدما، مثل كينيا ونيجيريا، حيث تتراوح نسبة استثمار في طرق الدفع الالكتروني بين 35 بالمائة و45 بالمائة، كما نجد هدا المعدل اعلى بكثير في دول العالم الأكثر تقدما، من خلال الشكل (03-01) والجدول (03-01) المواليين يمثل اجمالي عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر للفترة (2016 – 2021)

الشكل رقم (02-04): عدد البطاقات الدفع البي بنكة المتداولة في الجزائر للفترة (2016 – 2021).

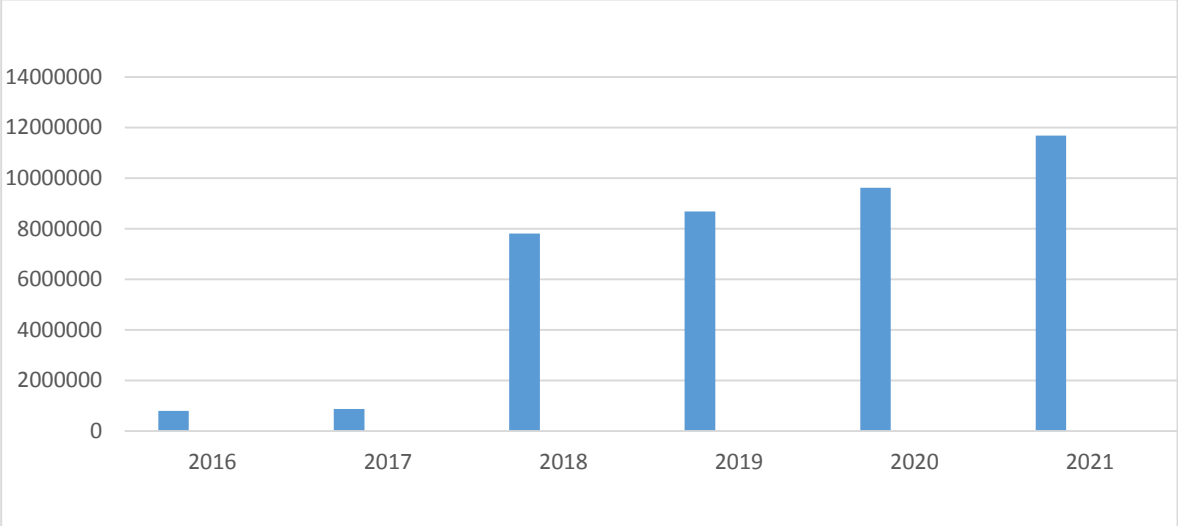

المصدر: من اعداد الباحثتين، اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-01)

الجدول رقم (02-08): عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر للفترة (2016 – 2021)

السنوات	عدد بطاقات الدفع البي بنكية
2016	796077
2017	877708
2018	7809694
2019	8692630
2020	9621017
2021	11692298

المصدر: بيانات مقدمة من قبل التجمع النقدي الالي

من خلال المعلومات السابقة ، لاحظنا ان عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر خلال العامين الاولين (2016 – 2017) كان ضئيلا جدا مقارنة مع باقي السنوات الدراسة ، ليسجل في نهاية 2018 نقلة نوعية بنسبة نمو فاقت 780 بالمائة ، حيث بلغ عدد البطاقات المصرفية المتداولة الى 7.8 مليون بطاقة بعد 6.9 مليون بطاقة إضافية مقارنة بنسبة 2017 ، و استمر هذا النمو الإيجابي بمعدلات شبه مستقرة خلال سنوات الدراسة التالية ، بلغ الحد الأقصى في نهاية 2021 ، بنسبة نمو وصلت الى 20.53 بالمائة ، حيث انتقل عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر من 9.6 مليون بطاقة في 2020 الى 11.7 مليون بطاقة في 2021 ، بعد 2.1 مليون بطاقة إضافية بجميع أنواعها متداولة حتى نهاية 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة 2020 .

5 – تطور عدد نشاط السحب على الجهاز المصرفي الالي في الجزائر

من خلال الجدول الموالي نبين عدد نشاط السحب على الجهاز المصرفي الالي وهو الاتي:

الجدول رقم(02-09): تطور عدد نشاط السحب على الجهاز المصرفي الالي في الجزائر للفترة الممتدة من 2016 – افريل 2021

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الالي البنكية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب دج
2016	1370	6868031	9882252450000
2017	1443	8310170	12639829100000
2018	1441	8833913	13623345200000
2019	1621	9929652	16411623300000
2020	3030	58428933	107300495300000
جافني 2021	-	5746786	11485547050000
فيفري 2021	3030	5279202	10590412100000
مارس 2021	-	6199220	12893261050000
افري 2021	-	6788903	14183915500000

المصدر: احصائيات نشاط السحب على الجهاز النقدي، عبر موقعه على الانترنيت تاريخ الاطلاع: 2023 :

http : // activité – retrait – sur – ATM / Ar/géomatique. Dz

الشكل رقم(02-05): تطور عدد نشاط السحب على الجهاز الصراف الالي في الجزائر من 2016 – افري 2021

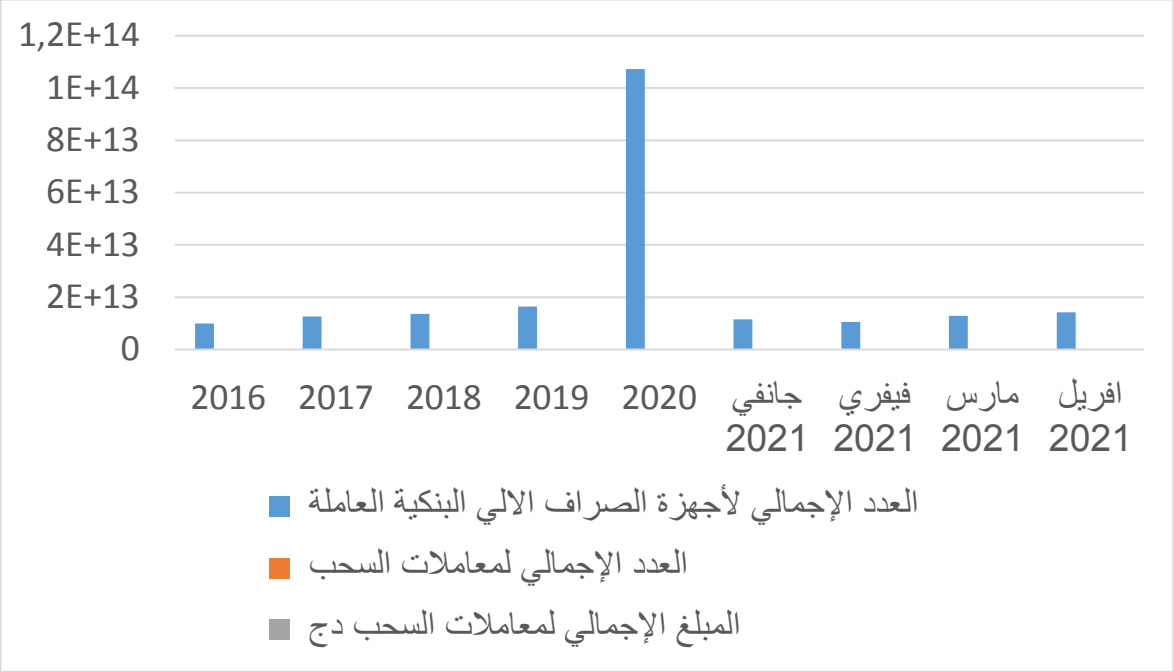

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (06)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه هناك زيادة في عمليات السحب خلال الفترة 2016 الى غاية افري 2021، لكن خلال فترة ازمة وباء كورونا، تغير سلوك الجزائريين فيما يخص عمليات السحب التي زاد مستواها بسبب التباعد الاجتماعي، وإجراءات الحجر الصحي، ومرونة التعاملات الالكترونية من جانب التجار ومحلات البيع بالتجزئة.

المطلب الثالث: تفعيل الخدمات المالية الالكترونية في الجزائر

من اجل تفعيل الخدمات المالية الالكترونية في الجزائر هناك مجموعة من العناصر التي ينبغي العمل عليها متمثلة في الاتي:

-تنويع الصادرات الجزائرية وخصوصا الصادرات القطاع السياحي الامر الذي سيسمح بوجود طلب العملة الصعبة يساوي تقريبا عرض العملة الصعبة وبالتالي زوال التخوف الحاصل جراء محدودية الغطاء النقدي.

– تحسين جودة الاتصالات وتقنيات الاعلام والتركيز على خاصية الثبات في الجودة لضمان ثقة المتعاملين والقطاع المصرفي المحلي الخارجي.

– نشر ثقافة التقنيات الحديثة للدفع الالكتروني والخدمات المالية البنكية سواء للمؤسسات لأجل توفير منصات تقبل العمل بهذه الاليات او للأفراد من اجل دعم زيادة في الطلب على هذه الخدمة.

المبحث الثاني: تطور الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011 – 2021)

حسب مؤشرات الشمول المالي، تحتل الجزائر المرتبة الثانية في العالم بين دول شمال افريقيا والشرق الأوسط، باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع، لذلك فنقوم بتحليل بعض مؤشرات الشمول المالي.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

وذلك من خلال رصد واقع الشمول المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الناتجة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

1 _ تطور عدد فروع البنك

يتضمن القطاع المصرفي الجزائري عشرون بنكا، ستة بنوك عمومية وأربعة عشرة بنكا خاصا، فالجدول التالي يبين تطور عدد هده الفروع ومدى انتشارها عبر التراب الوطني خلال الفترة (2011 / 2020)

الجدول رقم (03-01): تطور عدد فروع البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الفروع	1358	1393	1414	1435	1469	1490	1501	1521	1525	1551
عدد الفروع لكل 1000 ك م2	0.58	0.59	0.60	0.61	0.63	0.63	0.64	0.65	0.66	0.67
عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ	5.18	5.23	5.22	5.21	5.26	5.25	5.22	5.24	5.25	5.25

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:

(IMF, Financial Access Survey, http://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42 ,2023)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك زيادة في عدد فروع البنوك خلال الفترة (2011 – 2020) ، حيث وصل عددها 1358 فرعا في عام 2011 ، لترتفع الى 1551 فرعا في عام 2020 ، و ذلك بالانتشار على المساحة الرقعة الجغرافية ، و نحن لاحظ عدد الفروع لا يتجاوز واحد لكل 1000 كم^2 ، و من

حيث وصول العملاء الى الخدمات المصرفية ، نجد خمسة فروع فقط تغطي 100 الف بالغ ، وهو رقم صغير جدا مقارنة بالدول المجاورة كتونس و المغرب ، حيث يؤدي ذلك وصول محدود الى الخدمات و المنتجات البنكية لمعظم شرائح المجتمع و ضغط البنوك الكبير على العملاء و الوكالات ، و عدم مواكبة النمو الديمغرافي للسكان .

2 _ تطور عدد أجهزة الصراف الالي

من خلال الجدول التالي نبين تطور عدد أجهزة الصراف الالي في الجزائر خلال الفترة (2011 _ 2020)

الجدول (03-02): تطورد أجهزة الصراف الالي في الجزائر خلال الفترة (2011_ 2020)

السنوات البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الفروع	1622	**1679**	1790	2124	**2365**	**2463**	**2658**	**2814**	**2789**	**2826**
عدد الفروع لكل 1000كم^2	**0.68**	0.70	0.75	**0.89**	**0.99**	**1.03**	**1.12**	**1.18**	**1.17**	**1.19**
عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ	6.10	6.21	6.51	**7.61**	**8.35**	**8.57**	**9.13**	**9.54**	**9.33**	**9.31**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على **المرجع التالي**:

(Im, Financial Access Survey, http://data.imf.org/sk=388dfa60-'ade-b505-a05a558d9a42, 2023.)

نلاحظ من الجدول ان هناك تطورا إيجابيا في عدد أجهزة الصراف الالي خلال الفترة (2011 _ 2020)، حيث ارتفع عددها الى 1622 جهاز في عام 2011 الى 2826 جهاز في عام 2020 بسبب زيادة عدد فروع البنوك خلال هذه الفترة، من خلال الانتشار الجغرافي، ارتفعت أجهزة الصراف الالي لكل 1000 ك م2

من 0.68 في عام 2011 الى 1.19 في عام 2020 ، أي حوالي جهاز واحد ، و هو نمو ضعيف ، و عدد قليل اذا ما قورن بدول الجوار كتونس و المغرب ، اما بالنسبة لمعيار وصول العملاء ، أي أجهزة الصراف الالي ، في عام 2011 يمكن لكل 100 الف بالغ الوصول الى ما يقارب 6 أجهزة

الصراف الالي ، ليصل العدد ما يقرب 9 أجهزة صراف ألي في 2020 ، الا انه زاد ب ثلاثة أجهزة خلال فترة الدراسية ، لأنه رقم صغير جدا ، تعود الزيادة في عدد أجهزة الصراف الالي الى الزيادة في افتتاح فروع البنوك ، و على الرغم من التطور الملحوظ في عدد أجهزة الصراف الالي خلال هذه الفترة ، الا ان انتشارها لايزال محدودا ، و فضلا عن نفاذ المتعاملين في هذه الأجهزة ، مما أدى الى يجعل من الصعب على الافراد استغلال الخدمات التي تقدمها هذه أجهزة الصرف الالي هذه (مثل سحب الأموال و تحويلها و طلب كشف الرصيد ... الخ) خاصة في أيام الاجازات و بعض المواعيد الرسمية .

3 _ بطاقات السحب الالي

الجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد بطاقات السحب الالي في الجزائر خلال الفترة (2012_ 2020) وحسب احصائيات قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي.

الجدول (03-03): تطور عدد بطاقات السحب الالي في الجزائر خلال الفترة (2012_ 2020)

السنوات البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد بطاقات السحب الالي	411572	651383	673243	525850	728720	506881	650220	759342	810227
عدد بطاقات السحب لكل ألف بالغ	15.22	23.69	24.11	18.57	25.36	17.41	22.04	25.40	26.69

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المرجع الاتي:

Im, Financial Access Survey, http://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42,2023 .

من خلال الجدول، لاحظنا زيادة في عدد بطاقات السحب الالي خلال الفترة (2012 _ 2020)، حيث بلغ عدد البطاقات 411572 بطاقة في عام 2012، وارتفع الى 810227 بطاقة سحب في عام 2020، مع انخفاض طفيف في عامي 2015 و2017، اما بالنسبة الى انتشار استخدام البطاقات بين المتعاملين، فبلغ عدد بطاقات السحب المستخدمة لكل ألف بالغ من السكان 15 بطاقة في عام 2012 ليرتفع العدد الى 27 بطاقة لكل ألف بالغ من السكان في عام 2020.

من ناحية أخرى، وجدنا تطور إيجابيا في نسبة البالغين من السكان الذين يمتلكون بطاقات السحب، وفقا لإحصائيات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي الموضح في الشكل التالي :

الشكل (03-01): نسبة البالغين من السكان (15 +) ممن يمتلكون بطاقات الدفع

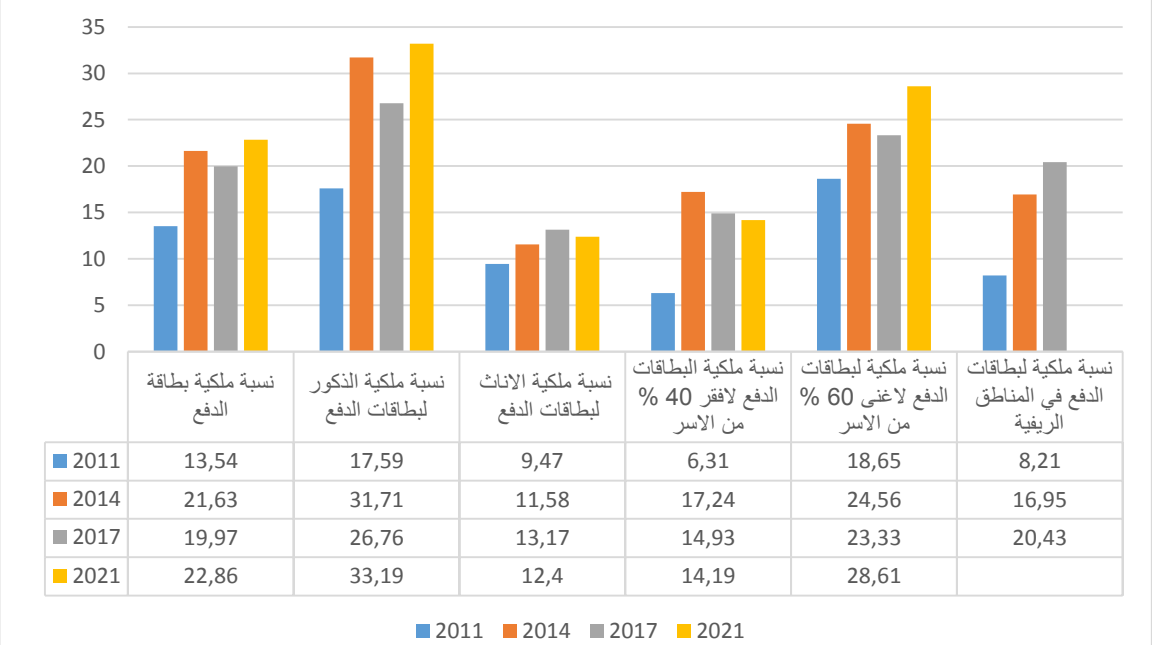

	نسبة ملكية بطاقة الدفع	نسبة ملكية الذكور لبطاقات الدفع	نسبة ملكية الاناث لبطاقات الدفع	نسبة ملكية البطاقات الدفع لافقر 40 % من الاسر	نسبة ملكية لبطاقات الدفع لاغنى 60 % من الاسر	نسبة ملكية لبطاقات الدفع في المناطق الريفية
2011	13,54	17,59	9,47	6,31	18,65	8,21
2014	21,63	31,71	11,58	17,24	24,56	16,95
2017	19,97	26,76	13,17	14,93	23,33	20,43
2021	22,86	33,19	12,4	14,19	28,61	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي:

http://the world bank the global findex data base / globalfendex.org //(2023)

من خلال الشكل ، لاحظنا زيادة في نسبة الافراد من السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات السحب الالي من 13.54 بالمائة في عام 2011 الى 21.63 بالمائة في عام 2014 ، ثم انخفضت النسبة الى 19.97 بالمائة في عام 2017 ، أي انخفاض عن معدل زيادتها ، في عام 2014 ، من اجل الحفاظ على هذه النسبة اعلى من تلك المسجلة في عام 2011 ، ولكن بعد ازمة كوفد 19 ، ارتفع عدد هذه الحسابات الى 22.86 بالمائة عام 2021 ،و من خلال النظر الى المجموعات المختلفة باستثناء تلك المتعلقة بالمناطق الريفية و فئة الاناث اللواتي يمتلكن بطاقات السحب الالي ، نلاحظ انخفاضا في نسبة الافراد من السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات السحب الالي في عام 2017 مقارنة بعام 2014 ، فيدل على ان هناك شرائح كبيرة من المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية في عام 2017 ، لكن تبقى النسبة مسجلة في عام 2017 مرتفعة مقارنة مع عام 2011 ،اما بالنسبة لفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي :

- **فئة الجنس:** ارتفعت نسبة الذكور (15 +) الذين يمتلكون بطاقات السحب الالي من

17.59 بالمائة في عام 2011 الى 31.71 بالمائة في عام 2014 ، لتنخفض بعد ذلك الى 26.76 بالمائة ، اي انخفضت بمعدل اقل من معدل ارتفاعها في عام 2014 ، ثم ارتفعت الى 33.19 بالمائة في عام 2020 و هي اعلى نسبة ، اما بالنسبة لفئات الاناث فقد ارتفعت نسبة الاناث (15+) الذين يمتلكون بطاقات السحب الالي من 9.47 بالمائة في عام 2011 الى 11.58 بالمائة ثم 13.17 بالمائة في عامي 2014 و 2017 على التوالي ، لكنها شهدت تراجع طفيف في عام 2021 12.4 بالمائة ، ونلاحظ ان نسبة الذكور (15+) الذين يملكون بطاقات السحب الالي اكبر من نسبة الاناث ، و اتساع فجوة بين الفئتين في عام 2021 ب 20.79 بالمائة مقارنة بعام 2017 ب 13.59 بالمائة و بعام 2014 ب 20.13 بالمائة ، و بعام 2011 (8.12 بالمائة).

- **فئة افقر 40 بالمائة و اغنى 60 بالمائة** : ارتفعت نسبة امتلاك بطاقات السحب الالي لفئة افقر 40 بالمائة من البالغين من 6.31 بالمائة ، الى 17.24 بالمائة ثم انخفضت الى 14.93 بالمائة ثم الى 14.19 بالمائة في عامي 2017 و 2021 على التوالي ، اما امتلاك بطاقات السحب الالي لفئة اغنى 60 بالمائة من البالغين فارتفعت النسبة من 18.65 بالمائة ، الى 24.56 بالمائة ثم انخفضت الى 23.33 بالمائة في عام 2017 ، ليرتفع مجدد ملكية بطاقات السحب الالي عند هذه الفئة الى 28.61 بالمائة عام 2021 ، و بالتالي يبقي الفرق في ملكية بطاقات السحب الالي بين الفئتين كبير .

- **فئة المناطق الريفية:** ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات السحب الالي في المناطق الريفية من 8.21 بالمائة في عام 2011 الى 16.95 بالمائة في عام 2014، ثم الى 20.43 بالمائة في عام 2017، مما يشير الى تحسن في الشمول المالي لهذا النوع من الخدمات، مما يؤثر على المناطق الريفية، ونشير الى هنا انه لم يتم التصريح بملكية بطاقات السحب الالي في عام 2021.

4 – بطاقات الائتمان

يبين الشكل الموالي نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية حسب اخر الاحصائيات الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي.

الشكل رقم (03-02): نسبة البالغين (15+) الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية

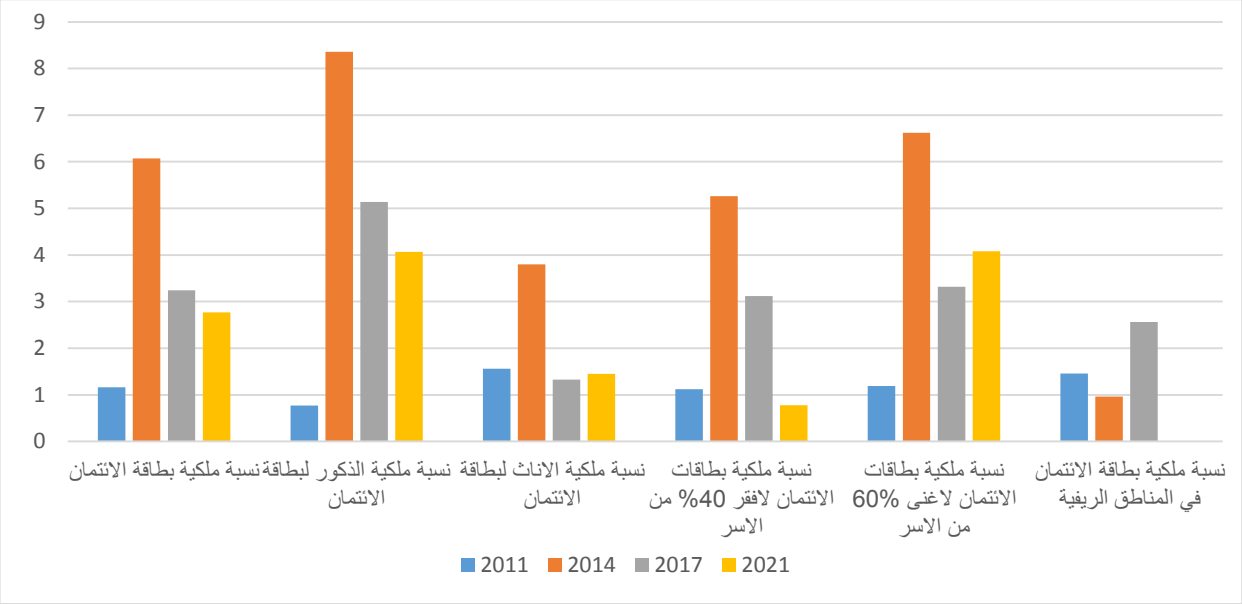

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:

http://the world bank the global findex data base / globalfendex.org //(2023)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان نسبة البالغين من السكان الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في الجزائر بلغ 3.24 بالمائة في عام 2017 مقارنة ب 6.07 بالمائة و1.16 بالمائة في عامي 2014 و2011 على التوالي، وكان الانخفاض المسجل في عام 2017 لجميع الفئات. باستثناء الفئة في المناطق الريفية ، استمر الانخفاض في ملكية بطاقات الائتمان بعد ازمة كوفد 19 ، حيث وصل الى 2.77 بالمائة في عام 2021 ، و فيما يتعلق بفئة الجنس ، نلاحظ اكبر نسبة ملكية لبطاقات الائتمان في فئة الذكور في عام 2014 ، و التي تمثل 8.36 بالمائة كنسبة من السكان البالغين فوق 15 سنة ، و هو ضعف نسبة الاناث اللاتي لديهن بطاقات ائتمانية في نفس العام ، و نلاحظ أيضا انخفاضا في ملكية بطاقات الائتمان بين الذكور في عام 2021 ، مقارنة مع تحسن طفيف لدى الاناث ، لا تزال هناك فجوة في ملكية البطاقات الائتمانية ، كنسبة من البالغين بين الفئتين كبيرة ، اما فيما يخص فئة الاغنى 60 بالمائة من السكان البالغين ، فنسبة امتلاك البطاقات الائتمانية اكبر من نسبة امتلاك فئة الافقر 40 بالمائة من السكان البالغين لهذه البطاقات ، و سجلت النسبة الكبر في عام 2014 عند كلا الفئتين ، بعدها انخفضت نسبة ملكية البطاقات الائتمانية عند الفئتين في عام 2017 و قد استمر هدا الانخفاض في عام 2021 عند الفئة الافقر 40 بالمائة عكس الفئة الاغنى 60 بالمائة من السكان البالغين التي شهدت ملكية البطاقات الائتمانية فيها ارتفاعا عام 2021 ،و النسبة لسكان الأرياف فقد شهدت نسبة ملكية

بطاقات الائتمان لهذه الفئة من السكان البالغين تطورا إيجابيا في الأعوام 2011 ، 2014 ، 2017 ، و هدا يؤكد كما دكرنا سابقا يرجع الى توسع فروع البنوك ليشمل هذه المناطق ، اما سبب التراجع في ملكية حسابات البطاقات الائتمانية بين باقي الفئات ، فيعود الى عدم انتشارها بالشكل الصحيح و عدم توسعها لتشمل كافة الفئات العمرية ، و احجام الكثيرون عن ذلك ، استخدام البطاقات الالكترونية ، و حتى يتحمل العميل التكلفة عند استخدامها ، أي عدم تجديدها عند انتهاء صلاحية استخدامها .

5 – ملكية الحسابات

شهدت ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (15+) تطورا ملحوظا وفقا لقاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي والبنك الدولي، فتتطور بين عناصر الفئة الواحدة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03-03): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين (15+)

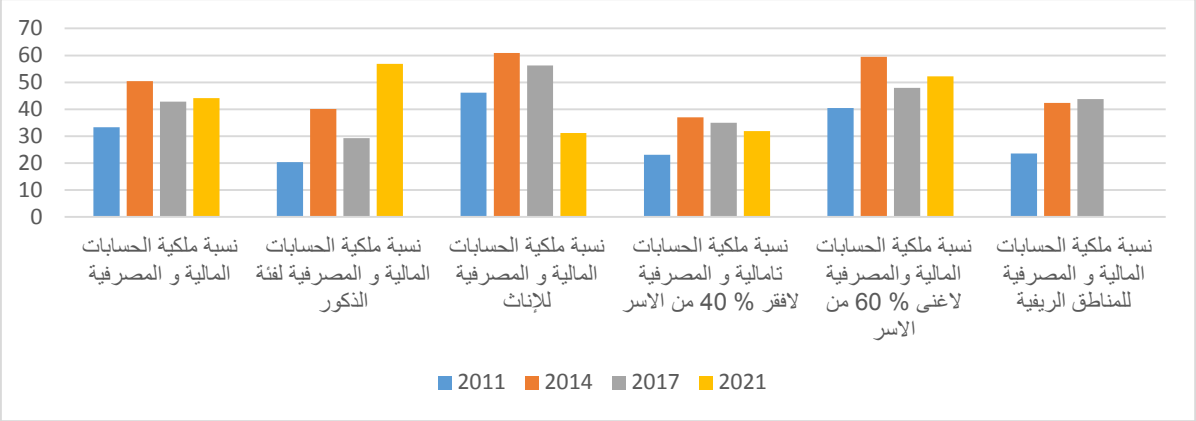

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع التالي:

http://the world bank the global findex data base / globalfendex.org //(2023)

لاحظنا خلال الفترة (2011، 2014، 2017، 2021)، ان نسبة الافراد البالغين (15+) الذين يمتلكون حسابات مالية ومصرفية في تزايد مستمر، حيث ارتفعت هذه النسبة من 33.29 بالمئة في عام 2011 الى 44.09 بالمئة في عام 2021، بالنسبة للفئات المختلفة، نلاحظ ما يلي:

فئة الجنس : لاحظنا تحسنا ملحوظا في نسبة الذكور البالغين (15+) الذين لديهم حسابات مالية و مصرفية في عام 2014 ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 46.13 بالمئة في عام 2011 الى 60.91

بالمئة في عام 2014 ، ثم انخفضت هذه النسبة الى 56.25 بالمئة في عام 2017 ، الى 31.19 بالمئة في عام 2021 ، اما بالنسبة لفئة الاناث ، فقد ارتفعت نسبة ملكية الاناث (15+) للحسابات المالية و المصرفية من 20.41 بالمئة في عام 2011 الى 40.07 بالمئة عام 2014 لتنخفض بعد ذلك هذه النسبة الى 34.79 بالمئة في عام 2017 ثم الى 31.9 بالمئة في عام 2021 ، و عند مقارنة ملكية الحساب للفئتين ، نلاحظ وجود فجوة في التوزيع بين الجنسين ب 25.64 بالمئة في عام 2021 لصالح الذكور مقارنة بالفجوة بنسبتي 20.84 بالمئة في عام 2017 و فجوة ب 25.72 بالمئة خلال سنتي 2014 و 2011 على التوالي لصالح نفس الفئة ، وذلك لسبب عدم وصول المرأة الى القنوات المالية الرسمية اكثر من الرجال ،هذا يؤدى الى نقص الأدوات المالية الأساسية للمرأة لامتلاك الأصول و التمكين الاقتصادي ، هذا يرجع الى معدلات نسب البطالة المرتفعة .

_ فئة افقر 40 بالمئة و اغنى 60 بالمئة : ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية والمصرفية لأفقر 40 بالمئة من الاسر الى 23.09 بالمئة في عام 2011 الى 36.97 بالمئة في عام 2014 ، لتنخفض بشكل طفيف الى 34.97 بالمئة ثم الى 31.9 بالمئة في عامي 2017 و 2021 على التوالي ، من اجل ان تظل هذه النسب اعلى من تلك المسجلة في 2011 ، كما هو الحال بالنسبة لأغنى 60 بالمئة من الاسر البالغين (15+) ، زادت نسبة ملكية الحسابات المالية و المصرفية عندها من 40.50 بالمئة عام 2011 الى 59.46 بالمئة عام 2014 ، و انخفضت هذه النسبة الى 47.97 بالمئة في عامي 2017 ، اما في عام 2021 فارتفعت نسبة ملكية الحسابات لدى الفئة بين الاغنى 60 بالمئة من الاسر البالغين الى 52.17 بالمئة ، و نلاحظ ان نسب ملكية الحسابات عند فئة افقر 40 بالمئة من العائلات البالغين اقل من تلك المسجلة عند الفئة الاغنى 60 بالمئة من الاسر البالغين ، أيضا عند مقارنة ملكية الحسابات عند الفئتين نلاحظ وجود فجوة في التوزيع بينهما ، ب 20.27 بالمئة في عام 2021 لصالح فئة الاغنى 60 بالمئة بفجوة 13.03 بالمئة ، 22.49 بالمئة ، و 17.41 بالمئة في الأعوام 2017 ،2014 ، و 2011 على التوالي لصالح نفس الفئة ، أي ان هناك زيادة في عدد الفروق من حيث ملكية الحسابات المالية و المصرفية بين الافقر 40 بالمئة و الاغنى ب 60 بالمئة من الاسر البالغين في عام 2021 بعدما تقلصت في عام 2017 ، وذلك لتوسع دائرة الخدمات المالية و المصرفية في 2017 و شمولها نسبة اكبر من الفقراء مقارنة بالأعوام السابقة ، و تراجع في دائرة هذه الخدمات بعد ازمة كوفيد 19 و هو تعكسه مؤشرات عام 2021 .

فئة المناطق الريفية : ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المناطق الريفية من 23.59 بالمئة في عام 2011 الى 42.32 بالمئة في عام 2014 ، ثم الى 43.78 بالمئة في عام 2017 ، مما أدى الى توسع دائرة الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية و المصرفية لتشمل المناطق الريفية مما يساهم في رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر لصالح هذه الفئة في عام 2017 مقارنة بالأعوام السابقة ، و للأسف لم توفر لنا قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي احصائيات حول نسبة ملكية هذه الفئة من السكان البالغين للحسابات المالية و المصرفية لسنة 2021 .

6 – حسابات الإيداع المصرفية

من خلال الجدول التالي نحاول ان نبين تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011 – 2020) حسب اخر الاحصائيات المأخوذة من قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (03-04): تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك

السنوات	عدد حسابات الإيداع	عدد حسابات الإيداع لكل 1000 بالغ
2011	137438858	516.89
2012	14795065	547.15
2013	15370514	559.08
2014	16034142	574.24
2015	15886709	560.91
2016	15672422	545.37
2017	15250346	532.68
2018	15087864	511.5
2019	16991256	568.27
2020	15740107	518.58

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:

(If, Financial Access Survey, http : // data. if .orge / ?ski=388daf60-id26-4ade-b505-a05a558d9a42, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تذبذبا في عدد حسابات الودائع لدى البنوك ، حيث ارتفع عدد حسابات من 13743858 حساب في عام 2011 الى 16034142 حساب في عام 2014 ، لينخفض بعد ذلك عدد هذه الحسابات خلال الفترة (2015 _ 2018) ، ثم تعود للارتفاع في عام 2019 الى 16991256 حساب ، ثم انخفض الى 15740107 حسابا في عام 2020 بسبب ازمة كوفد 19 ، لكنه احتفظ بنفس النسبة في سنة 2011 ، و فيما يتعلق بنفاد خدمات الإيداع ، فبلغ متوسط عدد حساباتها لكل الف نسمة من السكان البالغين في عام 2014 ، ثم يعود للانخفاض خلال الفترة (2015 ، 2018) ، ثم ارتفع في عام 2019 ، ثم يبدا بالتراجع في عام 2020 الى 518.58 حساب لكل الف نسمة من السكان البالغين ، من خلال الاطلاع على الاحصائيات التي توفرها قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لبنك دولي ، نلاحظ تطور إيجابيا في نسبة البالغين من السكان الذين لديهم ودائع في مؤسسات مالية و مصرفية ، كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03-04): نسبة المودعين البالغين (15+) في المؤسسات المالية والمصرفية

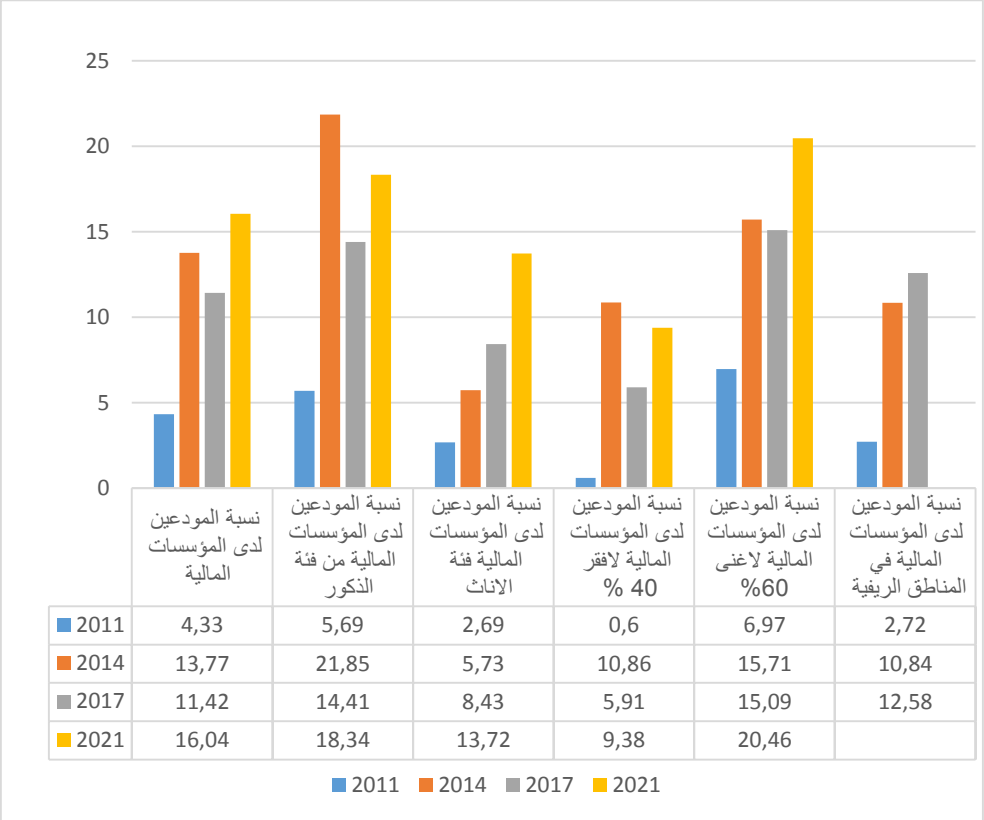

	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية من فئة الذكور	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية فئة الاناث	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية لافقر % 40	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية لاغنى %60	نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية في المناطق الريفية
2011	4,33	5,69	2,69	0,6	6,97	2,72
2014	13,77	21,85	5,73	10,86	15,71	10,84
2017	11,42	14,41	8,43	5,91	15,09	12,58
2021	16,04	18,34	13,72	9,38	20,46	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع التالي

http://the world bank the global findex data base / globalfendex.org //(2023)

نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ودائع في الجزائر قد سجلت ارتفاعها بنسبة 4.33 بالمائة في عام 2011 الى 13.77 بالمائة في عام 2014، وهذه الزيادة نتيجة محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها، ثم تراجعت هذه النسبة الى 11.42 بالمائة عام 2017 ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم التي أدى الى تأكل الأجور بسبب انخفاض أسعار البترول، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة المودعين الى 16.04 بالمائة، اما بالنسبة للفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي:

فئة الجنس : نلاحظ ارتفاع النسب المسجلة عند فئة المودعين (15+) الذكور مقارنة مع النسب المسجلة عند فئة المودعين الاناث (15+) خلال كل السنوات ، بلغت نسبة المودعين (15+) الذكور في المؤسسات المالية و المصرفية 5.69 بالمائة مقارنة بنسبة 2.96 بالمائة المسجلة عند فئة الاناث (15+) في عام 2011 ،مسجلة فجوة بين الجنسين ، قدرها 2.73 بالمائة ، لترتفع بعدها نسبة المودعين البالغين (15+) الذكور في المؤسسات المالية و المصرفية في عام 2017 الى 14.41 بالمائة مقارنة بنسبة 8.43 بالمائة المسجلة عند فئة الاناث (15+) ، فارتفعت الفجوة بين الفئتين الى 5.98 بالمائة في عام 2017 مقارنة بعام 2011 ، و في عام 2021 ارتفعت نسبة المودعين البالغين (15+) في المؤسسات المالية و المصرفية الى 18.34 بالمائة ، و 13.72 بالمائة عند فئتي الذكور و الاناث على التوالي ، أي بفجوة تقدر ب 4.62 بالمائة .

-فئة أفقر 40 بالمائة واغنى 60 بالمائة:

نلاحظ ان نسبة المودعين البالغين (15+) في المؤسسات المالية و المصرفية لفئة اغنى 60 بالمائة من الاسر اكبر من نسب المودعين البالغين (15+) في المؤسسات المالية لأفقر 40بالمائة من الاسر خلال كل السنوات 2011 ، 2014 ، 2017 و 2021 ، فيما يخص نسبة المودعين (15+) في المؤسسات المالية لفئة افقر 40 بالمائة من الاسر ، قد شهدت تحسنا في عام 2014 حيث ارتفعت هذه النسبة من 0.60 بالمائة في عام 2011 الى 10.86 بالمائة في 2014 ، لتتراجع الى 5.91 بالمائة في عام 2017 ، ثم ارتفعت الى 9.38 بالمائة في 2021 ، و تبقى هذه النسب اعلى من تلك المسجلة في عام 2011 ، اما بالنسبة للفئة الاغنى 60 بالمائة من الاسر البالغين (15+) ، فقد ارتفعت نسبة المودعين (15+) عند هذه الفئة من 6.97 بالمائة عام 2011 ، و تبقى هذه النسب اعلى من تلك المسجلة في عام 2011 ، ونلاحظ أيضا وجود فجوة في التوزيع بين الفئتين تقدر ب 11.08 بالمائة لصالح فئة

الاغنى 60 بالمائة من الاسر البالغين في عام 2021 مقارنة بنسبة الفجوة 9.18 بالمائة و 4.85 بالمائة و 6.37 بالمائة في الأعوام 2017 ، 2014 ، و 2011 على التوالي لنفس الفئة .

المطلب الثاني: اهم الإجراءات التي تبنها البنك الجزائري في تحقيق الشمول المالي

اتخذ بنك الجزائر إجراءات تنظيمية تهدف الى تحقيق الشمول المالي ليستهدف كل فئات العملاء، وكذلك إضافة قواعد متعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك، للتخفيف من تداعيات الازمة الصحية كوفد 19 على الشمول المالي، في الجزائر على النحو التالي:

–تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي 10 بالمائة الى 8 بالمائة، وتخفيض المعدل الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25 بالمائة، ليستقر عند 3.25 بالمائة اعتبارا من 15 مارس 2020، وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير سيولة إضافية هوامش الجهاز المصرفي، وبالتالي توفير الوسائل رسوم إضافية للبنوك والمؤسسات المالية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

– أصدر في 15 مارس 2020 لائحة تتعلق بتكريس المعاملات المصرفية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وفتح نافدة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية غنية ومتعددة، اجراء اصدار نظام لتغطية وضمان الودائع التي لها جزء من طريقة التمويل الإسلامي.

– في نفس الفترة أصدر بنك الجزائر لائحة أخرى تقضي بتشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم بعض الخدمات المصرفية المجانية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي).

– في 24 مارس 2020، أصدر أيضا مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية يحثها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من طرق الدفع الغير نقدية من ناحية، ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة تتماشى مع تطورات التكنولوجية الحديثة.

– أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، والعداد الالي للأوراق النقدية، الموزع الالي للأوراق النقدية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني بدون تكاليف إضافية (بنك الجزائر، 2020gab، ص3)

المطلب الثالث: تحديات تحقيق الشمول المالي في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من التحديات في تعزيز مستويات الشمول المالي، أهمها:

–البيئة التشريعية المنظمة للنشاط المالي والمصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات في المجال المصرفي والمالي، والتأخر في سن القوانين المتعلقة بالصيرفة الالكترونية لتحقيق التجارة الالكترونية، الامر الذي يعود بفائدة كبيرة على الشمول المالي.

– غياب مؤسسات التمويل الاصغر بالجزائر المتخصصة في هذا النوع في القروض.

– البنوك في مجملها تقدم بطاقات بنكية للسحب والائتمان، لاكن استخدامها ضعيف خاصة بطاقات الائتمانية لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، وفشل العديد من التجار في استخدام الدفع الالكتروني في أعمالهم، كما يلقي باللوم على القطاع المصرفي في الجزائر في عدم استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

– ضعف الشبكة المصرفية، رغم الجهود التي بذلها بنك الجزائر ابتداء من عام 2014 بتطوير الشمول المالي، وزيادة عدد البنوك فروعها، ولا يزال مستوى التغطية ضعيف، سواء على مستوى العملاء او على مستوى النطاق الجغرافي.

– عدم وجود قواعد بيانات تتعلق التاريخ الائتماني لكل من الافراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يتعلق تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.

ضعف مهارات وكلاء الرقابة مقارنة بالعاملين في البنوك، مما أدى الى تفشى الاختلاس، او عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية. أدى ذلك الى ضعف ثقة العملاء في البنك، إضافة الى تهميش الكفاءات وغياب خطط التدريب الواضحة.

– أدت هيمنة القطاع المالي والمصرفي الى قلة المنافسة، حيث تقدم جميع البنوك والشركات التامين منتجات مماثلة.

– قلة الثقافة المالية لدى افراد المجتمع الجزائري، فكلما زاد الوعي المالي المصرفي، والعكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي، وكان الهدف منه تطبيق ما تم تداوله في الجانب النظري واختبار مدى تطبيقه في المجتمع، وكذلك اختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

فأولا ذكرنا تطور التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية أي الرقمة المالية وعلاقتها بالشمول المالي.

حيث اتضح لنا ان الرقمة المالية ساهمت في تحقيق الشمول المالي في الجزائر .

الخاتمة

الخاتمة :

شهدت الخدمات المالية قدرا كبيرا من التغير و التطوير بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تتبناها البنوك حيث ظهر مفهوم حديث للخدمات المالية ، و هو الخدمات المالية الرقمية حيث تعتبر الخدمات الالكترونية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات او خدمات الويب ، فهي تشمل جميع الخدمات المبنية عليها تكنولوجيا المعلومات المتوفرة من خلال الشبكات الالكترونية ، هناك العديد من الخدمات المالية الرقمية المتنوعة نذكر البعض منها : ماكنات الصرف الالي ، البطاقات الذكية ، الصيرفة الهاتفية ...الخ ، حيث وجب توفر بعض العناصر لتقديم الخدمات المالية الرقمية ، من بنية تحية و توسيع نطاق القنوات المصرفية التي تعتمد على الوكلاء وغيرها من قنوات تقديم الخدمة ذات التكلفة المعقولة .... الخ

ازداد الاهتمام الدولي للشمول المالي عقب الازمة المالية العالمية 2008، من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل أصول كافة فئات المجتمع في الخدمات المالية تمكينهم استخدامها بالشكل الصحيح.

يقوم الشمول المالي في قياسه على عدة ابعاد ومؤشرات تم الاعتماد عليها بقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فيما يخص الجزائر فهي متدنية، مما الزمها ضرورة توسيع الاشتمال المالي.

ويمكن تلخيص اهم النتائج التي توصلنا فيها من خلال الدراسة فيما يلي:

_ تقوم البنوك الجزائرية بتقديم خدمات مصرفية الكترونية متنوعة وتسعى دائما في تطويرها وتحسينها وذلك من اجل مواكبة التطورات الحاصلة.

–تساهم الخدمات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون، لما تقدمه من مزايا وإيجابيات مختلفة.

– تعمل الخدمات المالية الالكترونية على جذب عملاء جدد للمصرف وذلك بتقديم خدمات مصرفية بطريقة سهلة وبتكاليف منخفضة وفي زمن وجيز ودون الحاجة الى الوقوف في الصفوف الطويلة في الفروع كما في الخدمات التقليدية.

– تؤثر التقنيات المالية الحديثة إيجابا على معدلات الشمول المالي وخصوصا في المناطق الريفية والنائية .

– يعد الشمول المالي بعدا أساسيا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع.

– تتجلى أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

– يقوم البنك بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف الى تسليط الإجراءات والمعاملات المصرفية.

ثانيا اختبار الفرضيات:

تم التأكد من الفرضية الأولى: الفرضية صحيحة حيث ان الجزائر في تطور ملحوظ ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية الكترونية حديثة من قبل المصارف الجزائرية .

تم التأكد من الفرضية الثانية: الفرضية صحيحة يعد الشمول المالي في الجزائر متدني لان الجزائر تعتبر من الدول داتا الاشتمال المالي المتوسط بسبب غياب الاستراتيجيات الوطنية.

تم التأكد من الفرضية الثالثة: الفرضية صحيحة ان الرقمنة المالية ساهمت في تحقيق الشمول المالي من خلال توفير المزيد من الفرص وتحسين الوصول الى الخدمات المالية بفضل التكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: التوصيات

–ضرورة وضع بنك الجزائر استراتيجية واضحة للشمول المالي

– الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية وتغطية الاستفادة من التطور الكبير من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال الهاتف المحمول وضرورة تفعيل الرقمنة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين.

– العمل على تضمين فئات المجتمع المحرومة ماليا ضمن دائرة القطاع المصرفي الرسمي من خلال الاهتمام بابتكار خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم المالية

– حماية المستهلك والتثقيف المالي للشباب، واتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وانشاء مؤسسات متخصصة للتمويل الأصغر، وتقديم الدعم الفني والإداري لهذه المشروعات

رابعا: افاق الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض افاق الدراسة:

–مساهمة الحلول الرقمية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

–دور الصيرفة الهاتفية في تحقيق الشمول المالي

-اهمية أجهزة الصراف الالي في تمكين المجتمع من الاستفادة للخدمات المالية .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 -<u>الكتب</u>

1. أسامة عبد السلام السيد، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019 .

2. خالد أحمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي، (بدون طبعة،) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019 .

3. سعيد يقطين، **من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي** -بيروت: مركز الثقافي العربي، ط1، 2005 .

4. عبير الرحباني، **الإعلام الرقمي (الإلكتروني)**، الأردن: دار اسامة للنشر والتوزيع ط 2012.

5. فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي الأنترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، (بدون طبعة،) الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

6. نجلاء أحمد بس، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1، 2،2013

2 -<u>الاطروحات و المذكرات</u>

1. أحمد محمد، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، وآخرون، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية**، دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدالتا، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية التجارة عين الشمس، مصر،

2. أحمد مشهور، **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،2003.

3. بطاهر بختة، عبد الله عفون (27-28- نوفمبر 2018 ،) **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض الدول العربية تعزيز الشمول المالي في الجزار آلية لدعم التنمية المستدامة** ، خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

4. تونسي منصورية، بلعربي أمينة، **الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة ،2020_2021 .

5. حنين محمد بدر عجور، دور **الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**، دراسة حالة، البنوك الاسلامية، العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين،الصادرة في مارس ،2017 .

.

6. زناق فاطمة، بريش رابح، **دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة إندونيسيا،** الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات الملية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، أدرار، جوان 2021 .

7. سمير عبد الله ، **الشمول المالي في فلسطين** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس ، و رام الله، الصادرفي، 2016 .

8. قويدر بلقيس، **دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة (دراسة حالة بريد الجزائر: وحدة البريد الولائية بسكرة،)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر، بسكرة, 2019_2020.

9. كمال معيوف، قدوري عبد القادر ، **التثقيف المالي للمدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية،** دراسة حالة مصر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز التمويل المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس ، المدية، الجزائر المنعقدة يوم 26سبتمبر 2019 .

10. كوثر عطار، **انعكاء الشمول المالي على التنمية المستدامة، قراءة في تجارب بعض الدول العربية،** جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر، د.س .

11. محمد بعتلي، **دراسة تطبيقية للدول العربية وفق لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019 .

12. محمد خضر حرز الله، أشريف يسرى، **الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد،** الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 23_24 أفري 2018 .

13. مقرود راوية، زغوان رفيقة، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2021/2020 .

14. نبيل بهوري، عماد معوش، **الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة،** ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي

بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المنعقد في 26سبتمبر 2019 .

15. ولاء سعد أبو زيد، **المحفظة الرقمية سلسلة كتيبات تعريفية**، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021 .

16. الوليد طلحة، **دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019 .

17. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للمدرارات القانونية والاقتصادية، المجلد ،07العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018 .

18. الياس عياشي، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2019_2020 .

19. أمنة خليج، عمر، **دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المعتقد يوم 26 سبتمبر 2019.

3-المجلات :

1. احمد فرج احمد، **الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها**، المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد 4 2009 .

2. أيمنى بوزانة، وفاء حميدوش، **واقع تأثير الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، (مجلة الدراسات العدد 01 المجلد12، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2012/01/27) .

3. بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، و**اقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020 .

4. تحاوت ختة، **واقع وأفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، ال عدد02، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، 2018 .

5. جامع ياسر، **المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الأردنية** ، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن العدد 04 ،2014 .

6. بن عيشوبة رفيقة وآخرون، **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 2، جامعة الجيلالي ، بونعلمة ، الجزائر ، 2021 .

7. حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية**، بحث استطلاعي لآراء معينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبة ومالية ، ،2018 بغداد العراق،

8. حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ،16العدد ،23 جامعة الشلف ، الجزائر ، 2020 .

9. حميدوش على وبوزيد حميد، **اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد"** تجارب دولية–"دروس وعبر"، المجلة العلبة المستقبل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 8، 2020 .

10. خاثرة رامية، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجل د58، ال عدد02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021 .

11. د. نبيل، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، (مجلة الاقتصاد الجديد، العدد،03 المجلد10،الجزائر، 2019) .

12. ذهبية لطرش، سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد ،05العدد ،02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ،2020 .

13. رديف مصطفى وآخرون، **التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد01 ، العدد 05 ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2021 .

14. رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، **آليات وسياسات مفتوحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم، الجامعة، المجلد 11 العدد 03 ، 2019،1 .

15. زعزوعه فاطمة، **أثر التحول الرقمي في فرض** ضرائب على الانتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01 ، جامعة بلحاج عين تيموشنت ، الجزائر ، 2022 .

16. سيد اعمر زيره، بن عبد الفتاح دحمان، **التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مارس 2020 .

17. صدوقي غريس وآخرون، **واقع وأهمية التحول الرقمي والأعمتة**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، ال عدد02، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2021 .

18. صليحة فلاق، سامية شارفي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي**، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد 01 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، جوان 2020 .

19. صورية شبني، السعيد بن اخضر، **أهمية الشمول المالي تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي**، جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 01، 2019 .

20. العباس بهناس وآخرون ، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14،العدد 02 ،الصادر في ديسمبر 2019،جامعة البويرة، الجزائر .

21. كردودي صبرين وآخرون، **العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية**، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020 .

22. كيلاني إسماعيل عبد الله، نهى صافي عبد، **دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 2021 .

23. محمد بوطلاعة وآخرون، **واقع الشمول المالية وتحدياته**، الأردن، الجزائر، نموذجا، مجلة الاقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد2 ،الصادر في جوان 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، الجزائر .

24. نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه**، (مجلة البحوث الاقتصادية والمناجم نت، ال عدد02، المجل د02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 202) .

25. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للمدرارات القانونية والاقتصادية، المجلد 07،العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018 .

4- المواقع الالكترونية :

1. http://www.world bank.org/global.findex.28-03-2023 , 14h00
2. www.Arpt.dz
3. بيانات بنك الجزائر
4. احصائيات تجمع النقد الالي **GIE Monétique**
5. (**Im, Financial Access Survey, http://data.imf.org/sk=388dfa60-'ade-b505-a05a558d9a42, 2023.**)
6. http://www.intarrnatworldstats.com:dz.htm.2032:af/

7. http://the world bank the global findex data base / globalfendex.org //(2023)

5-المصادر باللغة الأجنبية :

1. Banque d'Algérie, **'Brocheur sur l'inclusion Financial''** le 01-02- consulté le : 28-02-2023
2. Fadoua Kanouri et Azzedine Boulmakoul, Etat de l'art sur la transformation digitale : focus sur le .6
3. Domaine bancaire, Conférence internationale sur l'innovation et les nouvelles tendances des systèmes
4. D'information, Marrakech, Marzocco, 2018,
5. Social Performance Tas Force SPTF, **Services financiers digitaux et protection des clients : l'heure** des Célébrations ou des préoccupations ?, 09/10/2018,
6. World Bank Group**, Digital financial services**, April 2020 .

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01) : عدد أجهزة الدفع الالكترونية و الصرافات الالية في الجزائر

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البويرة	12	14	18	18	18	25	25	25	25
بشار	12	13	16	16	17	17	17	19	19
بليدة	19	25	31	31	31	31	31	31	31
بويرة	13	17	21	21	21	29	29	30	30
تمنراست	6	8	9	9	9	12	12	12	12
تبازة	14	19	21	21	22	26	25	25	25
تلمسان	15	20	24	24	26	32	32	32	31
تيارت	14	17	21	21	21	29	34	34	34
تيزي وزو	21	28	34	34	35	41	42	42	42
الجزائر العاصمة	25	33	34	34	39	51	53	57	59
جيجل	36	43	49	49	50	40	49	50	52
سطيف	32	48	55	55	57	59	64	66	70

المصدر : بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر